التدرج في التغيير والإصلاح التربوي

د. خالد علي خطاب
كلية التربية
جامعة فلسطين

المقدمة

أحد أهم ملامح الكون والحياة هو حالة التغيير والتبدل والتكامل أحياناً التي تتشكل في عملية الحركة الدائبة والمستمرة، فكل شيء يتحرك ليتحول إلى شيء جديد بعد أن تتفاعل مجموعة العناصر المختلفة في أجواء وظروف متعددة لتخلق وجوداً آخر لم يكن من قبل، وقد قال الفلاسفة قديماً: إن التغير قانون الوجود وإن الاستقرار موت وعدم، ومثلوا لفكرة التغير بجريان الماء فأنت لا تنزل النهر الواحد مرتين فإن مياهاً جديدة تجري من حولك .

فالتغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون انبثاقاً من البعد الحركي والزماني الذي يشكلها في تلك الحالة. ولا تتوقف حالة التغير على البعد المادي في الكون فالتغيير يشمل البعد المعنوي في حركة الحياة ثقافياً واجتماعياً وتاريخياً، فإذا كان هذا الإنسان في عمق الحركة الكونية فإنه لاشك يتفاعل مع حركة المتغيرات ليخلق لنفسه سلوكاً جديداً يتناسب مع واقعه الجديد:«إن تسويغ العمل الإنساني يرتكز على الصيرورة -التغير- لأن الكون الثابت لا يدفع الإنسان إلى العمل التطوري» ([1]) فالتغيير سنة ثابتة من السنن الإلهية تفرض نفسها على حياة الإنسان بحيث لا يمكن أن يخترق هذا القانون الإلهي ويقاومه ويختار الجمود والبقاء على نفس حالته وقد قال تعالى في كتابه الحكيم:(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ([2]) فالأمم لا تستطيع أن تغير واقعها إلاّ بعد أن تغير من ذاتها وتجاري القانون الفطري الإلهي. وهذا هو مقصد الكلام والدراسة ، وفهم سنة التغيير في الحياة وامتلاك القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يقع حتى يمكن استباق الأحداث للسيطرة عليها ومن ثم التحكم السليم في إدارة الحياة.

لذلك تدور جميع الأبحاث الإنسانية على مختلف تخصصاتها وتوجهات وقيمها حول الإنسان وسبل الارتقاء بسلوكه .. فلا خلاف في إن صلاح الحياة على الأرض مرتهن بصلاح الإنسان ذاته وصلاح سلوكه.

إلا إن المعضلة الكبرى تكمن في منهج إصلاح الإنسان وتهذيب طبعه والارتقاء بسلوكه ففي ذلك قدمت النظريات الفلسفية، وتعددت المدارس النفسية ، وتنوعت المناهج التربوية على مدار تاريخ الإنسان.. ولكن كل هذه الجهود وإن كانت لا تخلو من خير لكنها تفتقر إلى الشمولية والتوازن والثبات والموضوعية في جميع حياة الإنسان وحاجاته المادية والمعنوية. ومن هنا كانت رحمة الله تعالى بعباده أن أنزل عليهم القرآن الكريم كتاب هداية ورشاد، فقد تضمن المنهج الوسطي بين سائر المناهج السماوية والأرضية لإصلاح سلوك الإنسان فكان أعظم مقصد للقرآن صلاح الإنسان في أحواله كلها الشخصية والاجتماعية والعالمية بل والكونية.

إن استجابة الأفراد للمواقف المختلفة ليست مجرد أفعال انعكاسية شرطية منعزلة كما هو متصور من قبل، بل ان معرفة خصائص الفرد الشخصية وطبيعة الموقف الذي يواجهه تؤدي إلى اختلاف السلوك نتيجة لما يفرضه الموقف فان أحد الأفراد قد يستجيب بطريقة متسقة من الذكاء أو الخمول أو التوتر العصبي ولكن شخصية الفرد تتحدد نتيجة للتفاعل الاجتماعي مع الآخرين والعلاقات الإنسانية القائمة تكون بنمط محدد، فان تلك العلاقات تلقي بضلالها على الشخصية الإنسانية . ومن هنا يجب الاعتراف والإقرار بأن صعوبة التعامل مشكلة موجودة بين الناس ويجب التدرج في

[1] الموسوعة الفلسفية: معهد الإنماء العربي، ص٢٧٣.
[2] سورة الرعد: ١١.

إصلاح سلوك الناس ، وعدم مطالبتهم بالتغيير السريع في أنفسهم ؛ وذلك لما ألفوه وتلبسوا به دهراً طويلاً من المخالفات ، وضرورة أخذهم بالرفق والبدء بالأهم فالمهم .

ومما يدخل في ذلك ما ينبغي أن يقوم به المربون في تربيتهم لأولادهم وطلابهم ، وأن لا يطالبوهم في بداية تربيتهم بما يطالبون به أنفسهم أو من أمضى سنوات في التربية والتزكية ، ولذلك قيل : على الزاهد أن لا يجعل زهده عذاباً على أهله وإخوانه .

مشكلة الدراسة:

يعتبر السلوك الإنساني مشكلة في حد ذاته من حيث دوافعه وأهدافه وجهة صدوره لان الناس منذ خلقهم الله مختلفوا الطبائع والرغبات والميول ، وهي التي عنها يصدر السلوك الإنساني وتتحكم به . لذلك يصعب فهمه وتفسيره.

إن محاولات التغيير في السلوك والتصرفات ليست من السهولة بمكان، خاصة في قضية التشبث بالآراء، ومحاولة إثبات الذات عنوة، وهو ما يُسمى في علم النفس بـ(الواهمة)؛ فكلنا نمتلك هذه الواهمة في شعورنا بأننا الأصح في المعلومات والخبرات، ولكننا نتفاوت في مدى سماعنا للآخرين، وتنازلنا عن أخطائنا، وتصحيح معلوماتنا.. وقد يقتضي الحال المجاملة مع الكثيرين في سبيل المحافظة على الود والوفاق، ولكن إلى متى؟ وهذا منوط بطبيعة الحال لتفاوت درجات الصبر من شخص لآخر، في تحملهم ومحاولة استيعابهم لتلك الشريحة من الناس.. والأيام - عموماً – والتجارب، كفيلة في خفض مستوى التعنت، ومحاولة التسليم للآخرين، وسماع أصواتهم وآرائهم، خاصة بعد أن يعيش الإنسان العزلة الوجدانية، وفقدان الإحساس بالمحيطين، بما لا يسعه الإفصاح عما يجول في صدره.. فإن لم تحصل له حالة التغيير، حينئذ نسأل الله (عز وجل) أن يعافينا وإياكم من قول الشاعر:

إذا كانت الطباعُ طباعَ سوء * فلا أدبٌ يفيدُ ولا أديبُ

ولكن عند دخول هؤلاء معترك الحياة يجدون صعوبة في تأقلمهم مع المحيطين؛ لأن الحياة أخذ وعطاء، وكذلك الحديث وتبادل المعلومات، فلا مجال للتعصب للرأي في حياة مليئة بالمتغيرات في كل لحظة من لحظاتها الرتيبة منها والمثمرة...

ومن ثم لا بدا لهذا الإنسان من تغيير سلوكه .وعملية التغيير قد تكون عملية صعبة وعسيرة وتحتاج إلي منهج . ومن المعلوم أن تغيير السلوك لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها لذلك يحتاج الي فترة زمنية وتدرج حتى نصل إلي التغيير المنشود .

وإذا كان تغيير سلوك الإنسان يحتاج إلي الوقت والتدرج فما بالك بسلوك الأمم التي تعودت علي عادات وتقاليد وأصبحت جزء من حياتها . إن المشكلة الأساسية التي قد تواجه عملية التغيير المنهجي هو ذلك التحول الإجباري الذي تفرضه الظروف، فيكون التغيير أثراً انعكاسياً للتحولات الفعلية فتضطر المؤسسة إلى اتخاذ بعض الإجراءات السريعة لاستيعاب هذا التغيير، ولاشك فإن التغيير الإجباري يحمل معه الكثير من المساوئ والثغرات لأنه قرار لا ينبع من ظروف عادية حكمتها الدراسة المنطقية بل هو قرار انفعالي تمثل برد فعل مباشر وغير مدروس في الغالب. وكذلك فإن هذا النوع من التغيير لا يمتلك مقومات الاستمرار فبمجرد انتهاء الضغوط التي أجبرت المؤسسة على التغيير يبدأ التراجع إلى منطقة الصفر وإلغاء القرارات السابقة إذ أن عملية التحول لم تكن قد اتخذت الطريق الصحيح في تنضيجها وبلورتها.

أهداف الدراسة:

١- الوقوف على عملية تغيير سلوك الأفراد والأمم .
٢- دراسة منهج التغيير عند الأفراد والأمم . (التغيير الجذري ام التغيير الشكلي)
٣- معرفة أسباب تغيير السلوك الفردي والاممي .
٤- دراسة أفضل طرق التغيير عند الفرد والجماعة . (التغيير التدرجي ام المفاجئ)
٥- الوقوف على مدى استجابة الفرد والجماعة لطرق التغيير .

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

حدود الدراسة : الحد العام الذي تقوم علية هذه الدراسة هو حالتان من التغيير الفردي والجماعي مع قياس وسحب هاتان التجربتان على الواقع المعاش الذي يشهد تغيرا ملحوظا على صعيد الفرد والمجتمع والدولة.

فروض الدراســـــة :

يفترض أن تبين هذه الدراسة أن أفضل طرق التغيير هي طريق التدرج للاعتبارات التالية:

١- أن هذا الطريق هو الذي يتم فيه ترسيخ مبادئ التغيير في الأفراد والمجتمعات .
٢- أن عملية التغيير تبنى علي القناعة الذاتية.
٣- هذا الطريق هو أكثر الطرق يؤدي إلي الاستقرار أثناء عملية التغيير .
٤- لان التغيير يحدث بدون صخب .
٥- أن التغيير المنشود يحدث بدون ردات فعل قد تزيله أو تفشله أو تعيقه.
٦- أن هذا التغيير يحدث بالتوافق بين أفراد المجتمع .

أهميـــــــة الدراســـــة .

أحد أهم ملامح الكون والحياة هو حالة التغيير والتبدل والتكامل أحياناً التي تتشكل في عملية الحركة الدائبة والمستمرة، فكل شيء يتحرك ليتحول إلى شيء جديد بعد أن تتفاعل مجموعة العناصر المختلفة في أجواء وظروف متعددة لتخلق وجوداً آخر لم يكن من قبل، وقد قال الفلاسفة قديماً: إن التغير قانون الوجود وإن الاستقرار موت وعدم، ومثلوا لفكرة التغير بجريان الماء فأنت لا تنزل النهر الواحد مرتين فإن مياهاً جديدة تجري من حولك([٣]).

تكمن أهمية الدراسة في فهم ظروف وطرق التغيير ومحاولة السيطرة عليها والتحكم فيها كي تؤتي ثمارها، لان التغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون انبثاقاً من البعد الحركي والزماني الذي يشكلها في تلك الحالة. ولا تتوقف حالة التغير على البعد المادي في الكون فالتغيير يشمل البعد المعنوي في حركة الحياة ثقافياً واجتماعياً وتاريخياً، فإذا كان هذا الإنسان في عمق الحركة الكونية فإنه لاشك يتفاعل مع حركة المتغيرات ليخلق لنفسه سلوكاً جديداً يتناسب مع واقعه الجديد:«إن تسويغ العمل الإنساني يرتكز على الصيرورة -التغير- لأن الكون الثابت لا يدفع الإنسان إلى العمل التطوري» ([٤]) فالتغيير سنة ثابتة من السنن الإلهية تفرض نفسها على حياة الإنسان بحيث لا يمكن أن يخترق هذا القانون الإلهي ويقاومه ويختار الجمود والبقاء على نفس حالته وقد قال

[٣] عبد الباسط محمد حسن- علم الاجتماع - ص٣٨١.
[٤] الموسوعة الفلسفية - معهد الإنماء العربي - ص٢٧٣.

تعالى في كتابه الحكيم:(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ([٥]) فالأمم لا تستطيع أن تغير واقعها إلاّ بعد أن تغير من ذاتها وتجاري القانون الفطري الإلهي. وهذا هو مقصد الدراسة: فهم سنة التغيير في الحياة وامتلاك القدرة على التنبؤ بما يمكن أن يقع حتى يمكن استباق الأحداث للسيطرة عليها ومن ثم التحكم السليم في إدارة الحياة. ولكي نستطيع فهم جوهر عملية التغيير بشكل أدق لابد من معرفة بعض العناصر الأساسية التي تشكل عملية الحركة الإنسانية الدائبة.

الدوافع الذاتية لعملية التغيير

الإنسان كائن عاقل ومختار والسلوك الصادر عنه ينبع من الشعور الواعي والتفكير المسبق عادة، لذلك يحاول أن يتكيف مع المتغيرات بإحساسه العقلاني وليس مجرد تكيف غريزي وانعكاس جبلّي كما هو في الحيوانات، فهو يختار ويقرر بنفسه ما يريد، لذلك تختلف استجابة كل إنسان عن الإنسان الآخر تجاه الظروف التي تواجهه على عكس الحيوان الذي تكون استجابته غريزية متشابهة. ومن ثم فإن الإرادة الإنسانية تلعب الدور الأساسي في صنع المتغيرات وفي احتوائها لصالحه، ولذلك فإن الإنسان قادر بطبيعته الحرة على الاستجابة المرنة لمختلف التأثيرات وتجديد وابتكار أساليبه الخاصة حسب الظروف التي يمر بها، أي إن «التكيف التجديدي المقرون بخاصية التثقف يعكس المرونة التي تتسم بها وسائل التكيف الخاصة بالإنسان»([٦]).

وهذا الأمر هو أحد عوامل نشوء ثقافات إنسانية متعددة وحضارات تاريخية متنوعة.

وكذلك فإن السمة الإنسانية المميزة والمنبعثة من عقله هو البحث عن الكمال والتغير نحو الأحسن فتبعثه على السعي المستمر والحركة الدائبة ولعل في الآية القرآنية:(يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه)([٧]) تعبير عن هذا المعنى، فالحركة تعني التغيير وفي الإنسان فإن التغيير يعني في الغالب التصاعد والارتقاء نحو مرتبة أعلى. والذي يغذي هذا الميل الإنساني نحو الارتقاء نحو مرتبة أعلى. والذي يغذي هذا الميل الإنساني نحو الارتقاء والتصاعد هو طبيعة التعلم البشرية التي تجعل من الإنسان كائناً لا يتوقف عن اكتساب المعرفة والعلم فمهما توصل إلى معارف فإنه يبحث عن الأفضل باستمرار، فطبيعة المعرفة البشرية هذه هي عملية تغيير تنشد إلى التكامل، بالإضافة إلى ما قد تصنعه هذه المعارف المكتسبة من تأثيرات في إيجاد أجواء جديدة تحفز على التفاعل والتلاقح بين القديم والجديد من جهة وبين الثقافات الإنسانية المختلفة من جهة أخرى.

ونعرف من كل هذا أن الإنسان بطبيعته الفطرية والتكوينية كائن متحرك بإرادة حرة يسعى بقوة للكمال والتكامل، وهو يعيش حياة تصاعدية ومتعددة مبنية على التنافس الفعال من أجل سبق الآخرين والتفوّق عليهم، وكل هذا يعني أن روح التغيير موجودة في أعماق التشكل البشري وأنه سنة تاريخية واجتماعية لا يمكن إلغاؤها فالتغيير يعني الحياة والتطور كماء النهر الجاري والجمود والركود يعني الموت والتخلف كالمستنقعات الراكدة فإنها لا تحمل معها إلاّ الفساد والمرض.

طرق التغيير الاجتماعي والإنساني:

سوف نستعرض فيما يلي مفهوم التغيير، أنواعه، مبرراته، أسباب مقاومتنا له، وننهي موضوعنا بالإجابة عن هذا السؤال لماذا التغيير و ما هي الخطوات العملية التي يجب القيام بها .

---

[٥] سورة الرعد: ١١.

[٦] رالف لنتون - الأنثروبولوجيا - ص٣٠٧.

[٧] سورة الانشقاق: ٦.

ما هو التغيير:

التغيير هو التحول من واقع حالي الى واقع آخر منشود في فترة زمنية محددة.

أهمية التغيير:

قال الفيلسوف اليوناني هيرقليطس" إن التغير قانون الوجود، وإن الاستقرار موت وعدم " فقد شبه فكرة التغير بجريان الماء بالنهر فعندما يكون يجري يبقى نقيا اما عندما يكون لا يتحرك فانه يأسن ".

مبررات التغيير:

التغيير ليس هدفاً في حد ذاته بل هو وسيلة لمستقبل أفضل و من أهم مبررات التغيير نذكر ما يلي:

١- لمواجهة المشكلات(سياسية ، مالية، اجتماعية أو غيرها).

٢- لتطوير الذات

٣- لتجنب الملل والروتين و العمل بحيوية و نشاط أكثر.

٤- لمواكبة التقدم العلمي والتقني في جميع مجالات (العلوم ،الفنون....).

٥- للاستجابة للضغوط والطلبات الكثيرة من قبل الرؤساء أو المرؤوسين أو الزوجة أو الأقارب أو الزملاء أو غيرهم.

٦- لتحسين الأداء: و قيل من لا يتقدم يتقادم و من لم يتجدد يتبدد. و يقول لنا الله سبحانه في القرآن الكريم :" لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ "

لماذا نقاوم التغيير؟

١- الخوف : إن خوفنا من الفشل في عملية التغيير يبعدنا عنه أو أننا نتوقع السيئ من الأمور وأن يسير التغيير في غير صالحنا أو يترتب عليه وضعاً أسوأ مما كنا عليه في السابق. ...

٢- الخوف على المصالح المادية و المعنوية

٣- الارتياح للواقع الحالي و عدم الاقتناع بالتغيير (يظن البعض خطأ أن الوضع الحالي المألوف هو الوضع الآمن و المستقر و بالتالي يغريه ذلك على عدم القيام بالتغيير).

٤- التمسك بالعادات و التقاليد القديمة

٥- العناد

لماذا التغيير؟

إذا لم تحدث هناك تغيرات رئيسية في حياتنا فإن الاحتمال الكبير هو أن الغد سوف يكون مشابهاً للوقت الحاضر، ووفقاً لهذا المفهوم فإننا سوف نكون في الوضع نفسه الذي نحن عليه الآن بعد سنة أو سنتين وحتى خمس سنوات، والفرق الوحيد هو أننا سنكون أكبر سناً وعاداتنا السيئة ستكون قد تعززت بشكل أكبر.

ماذا يجب أن نغير في أنفسنا؟

التغيير في التفكير : لان التغيير في التفكير يؤدي الى التغيير في المشاعر والسلوك .مثال:

لو فكرنا بأننا أشخاص غير قادرين على أداء الأعمال بصورة جيدة وأنه ليست لدينا إمكانيات وقدرات جيدة وأننا أشخاص عاجزين ولا نستطيع فعل أي شئ بصورة صحيحة .

لاشك اننا نشعر بعدم الثقة ، وبعدم التقدير الذاتي ، ونشعر بالإحباط ، نتيجة لهذا التفكير السلبي السيء ..

ثم بعد ذلك ما هو السلوك المتوقع نتيجة لهذا التفكير وهذه المشاعر ؟

لاشك أنه يكون العجز والتواني عن الانجازات والجلوس مكتوف الأيدي .

كيف يحدث التغيير؟

ثلاث خطوات ضرورية لإحداث التغيير

١- القرار

٢- الرغبة و الإرادة

٣- الجهد و العزيمة

كيف نغير من أنفسنا؟(الخطوات العملية للتغيير)

١- تحديد الهدف (ما تريد تحقيقه)

٢- تحديد العقبات والمشكلات التى تعيق تحقيق الهدف وهذه العقبات تكون :

- مشكلات وعقبات خارجية لا نقدر على تغيرها

- مشكلات وعيوب شخصية "يجب" العمل على حلها والتخلص منها

٣- تحويل الاهداف الى مشاريع.

٤- طلب المساعدة عند الحاجة (الاستشارة)

٥- البدء بالتنفيذ

٦- مقاومة المقاومة : كما هو معروف أن لكل تغيير مقاومة ؛ ظاهرة تارة وخفية تارة أخرى، قوية تارة وضعيفة تارة أخرى . هذه المقاومة هي التي تتسبب في إفشال العملية التغييرية ، ولذا لابد أن يتم التعامل معها بحذر وذكاء وحكمة من أجل تحجيمها أو ترويضها أو القضاء عليها.

ما هي أنواع التغيير:

١- التغيير الشامل.

٢- التغيير المحدود.

التغيير الشامل ينقسم إلي قسمين الأول منهما التغيير الثوري والثاني التغيير التدريجي .

أولا : التغيير الثوري هو التغيير المفاجئ السريع بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً. فهي نقطة تحول في الحياة الاجتماعية، تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن، وإقامة نظام اجتماعي جديد يتم فيه تغيير الدستور والقانون والنظام . والثورة هي التغيير الجذري المفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية، بوسائل تخرج عن النظام المألوف، ولا تخلو عادة من العنف.

الثورة ليست من نتاج فرد أو فئة واحدة وإلا كانت تصادماً مع الأغلبية وقيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها وبمدى ما تعبر عن الجماهير الواسعة ومدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل وفرض إرادتها.

والثورة بالمعنى السياسي هي مجرد خطوة لتحقيق الثورة بالمعنى الاجتماعي وان تغيير الأشخاص الحاكمين سواء عن طريق حركة شعبية او عن طريق إحدى الهيئات الحاكمة دون ان يصاحب ذلك تغيير اجتماعي في حياة الشعب فذلك مجرد انقلاب او حركة عنف بعيدة عن الشعب.

ان الثورة عمل ايجابي جذري لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطن من الأوطان أما مفهوم الثورة ونظرياتها فأختلف الكتاب والفلاسفة والسياسيون حول موقفهم من الثورة ومن سير الحضارة الإنسانية وشرعيتها بشكل عام. فقال الفيلسوف الالماني هيجل ١٧٧٠-١٨٣٠ ان

الثورة ظاهرة اجتماعية شاذة ومنافية للسير العام للمجتمع الإنساني وهي شيء غير طبيعي لا يحدث إلا في الحالات الشاذة والنادرة وان حدوثها في المجتمع كمثل ولادة مولود بثلاث أرجل او ستة أصابع في كفه او قدميه. أما الكاتب الانكليزي المشهور والفيلسوف جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤ فيعتبر الثورة ظاهرة اجتماعية طبيعية ومنسجمة مع السير العام للمجتمع الإنساني ومع تطور التاريخ وهي تحدث عادة اذا توفرت الشروط الخاصة لحدوثها فهي عمل مشروع بحق للشعب بل يجب عليه ان يقوم به للقضاء على الحكومة التي لا تمثله والتي انحرفت عن الطريق السوي في الحكم. ان الحكومة في نظر جون لوك هي خدمة للشعب ورفع مستواه المعنوي والمادي والحفاظ على ارواح الشعب وممتلكاته وحقوقه. وقد ذهب كارل ماركس ١٨١٨-١٨٨٣ الى ابعد من ذلك فأعتبر الثورة هي القانون العام لسير الطبيعة والمجتمع وهي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلاته ولاسيما الجانب الاقتصادي الذي يستند عليه وينبثق عنه نظام المجتمع في الوجوه الأخرى السياسية والاجتماعية والأخلاقية والفلسفية وغيرها. ويعتبر ماركس الدولة- والحكومة التي هي جهازها الفعال والتي نشأت من الناحية التاريخية بعد زوال المشاعية البدائية- مؤسسة ظالمة أوجدتها الطبقة المستغِلة بكسر الغين وهي أقلية لحماية مصالحها الاقتصادية على حساب أكثرية الشعب المحروم فنشأت المؤسسات الحكومية مثل الشرطة والمحاكم والسجون لمحافظة على الوضع القائم المبني على الاستغلال وكبح جماح الفئة المحرومة ومنع مطالبتها بحقوقها المشروعة اقتصادياً وسياسياً. من هنا يمكن ان نستنتج ان جون لوك وكارل ماركس اتفقا على شرعية الثورة على النظام الفاسد البالي وصولاً للعدالة الاجتماعية وان اختلفا في فلسفتها من الناحية السياسية والاقتصادية. ان وجه الخلاف بينهما فالاول نادى بالحفاظ على الملكية الفردية اما الثاني فدعا الى نقلها الى الدولة اعتقاداً منه لتحقيق العدالة بين السكان. وقد دعا جون لوك الى تغيير النظام الفاسد ضمن الديانة المسيحية اما كارل ماركس فدعا الى بناء علاقات بين الناس على اسس دنيوية.

وعلى ضوء ذلك انقسم الكتاب والفلاسفة من حيث موقفهم من الثورة فالبعض لا يؤمن بشرعيتها والآخر يؤمن بشرعيتها من الناحية القانونية . ويعود ذلك لاختلاف نظرية كل منهم عن الاخر فيما يتعلق بنشوء الدولة واصلها .

وتنقسم النظريات المتعلقة بنشوء الدولة وصلتها بالأفراد الى قسمين: مجموعة النظريات التي تعتبر الدولة كجسم الانسان من حيث التراكيب والنشاط والوظائف ومثل الافراد الذين تتألف منهم من حيث صلاتهم ببعضهم وبالحكومة وان الدولة سابقة للافراد في الوجود والاهمية وعلى الافراد ان يخضعوا وينصاعوا لأوامراها حتى وان لم تتفق هذه الاوامر مع المصلحة العامة او لمصالحهم الشخصية.

أما مجموعة النظريات الثانية والتي تعتبر نشوء الدولة ناتج عن اجتماع الأفراد وتعاقدهم لا يشترط في ان يكون مسجلاً وإنما هو اختياري توصلوا إليه أفراد الجنس البشري في بداية تكوينهم الاجتماعي بسبب الصراع المسلح فيما بينهم فشعروا بضرورة أن تتولى هيئة منهم إدارة شؤونهم وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية لقاء تنازلهم لها عن الحقوق التي كانوا يتمتعون بها فيما يتصل بالدفاع عن النفس والممتلكات لكي يظفروا بالحقوق المتعلقة بالطمأنينة والعيش مع الآخرين بسلام نتيجة لقيام الدولة بذلك. ويسمي الغالبية هذه النظرية بنظرية العقد الاجتماعي حيث تقول هذه ان هناك عقد بين الحكومة والشعب وان اختلف أصحاب هذه النظرية في تفاصيل ذلك العقد وشروطه. ومن أشهر

هؤلاء هو توماس هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩ في انكلترا وجان جاك روسو ١٧١٢-١٧٨٨ في فرنسا. وخلاصة العقد الاجتماعي هي إن الأفراد من الناحية التاريخية اسبق في الوجود وفي الأهمية من الدولة والحكومة وإذا كان الأمر كذلك فإنهم في فترة من فترات التأريخ الإنساني في الماضي البعيد قد اجتمعوا بمحض إرادتهم وتعاقدوا كما ذكرنا سابقاً على إنشاء الدولة لغرض قيامها بالمحافظة على حقوقهم المكتسبة وفي مقدمتها حق التملك وعلى هذا الأساس يصبح لأفراد الشعب حقوق على الدولة والتزامات وإذا ثبت لهم بشكل قاطع ان الدولة قد انحرفت وأخلت بواجباتها والتزاماتها اتجاههم أصبح من حق الأفراد أن يثوروا عليها ويحطموا جهازها الحكومي لاستبداله بأخر يضمن لهم المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم.

ثانيا :التغيير التدريجي: وهو الذي لا يكون التغيير فيه فجائيا وإنما على مراحل.

التدرج لغة: قال ابن فارس: «الدَّالُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُضِيِّ الشَّيْءِ وَالْمُضِيِّ فِي الشَّيْءِ»[٨]. فلفظ (درج) دال على المشي والمضي.

وأما (درَّج) بالتشديد فقال في اللسان: «وَيُقَالُ: دَرَّجْتُ الْعَلِيلَ تَدْرِيجاً إِذا أَطعمته شَيْئاً قَلِيلاً، وَذَلِكَ إِذا نَقِهَ، حَتَّى يَتَدَرَّجَ إِلى غَايَةِ أَكله، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْعِلَّةِ، دَرَجَةً دَرَجَة»[٩]. فهو دال على التأني في تناول الشيء أو بلوغه، و(تدرج) مُطَاوع دَرَجه وَإِلَيْهِ تقدم شَيْئاً فَشَيْئاً وَفِيه تصعد دَرَجَة دَرَجَة [١٠]. فجماع دلالات التدرج: أنه أَخْذ الأمر شيئاً فشيئاً لا دفعة واحدة.

وقد ورد الاستدراج في القرآن الكريم في قوله تعالى(وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ) (١١) قال صاحب " اللسان" : (قال بعضهم: معناه سنأخذهم قليلا قليلا ولا نباغتهم). وعلى هذا فإن التدرج في الدين يعني الدخول فيه شيئاً فشيئا ورويدا رويدا، واستدراج الناس إليه درجة درجة.

التدرج اصطلاحا : المرحلية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المجتمع بسبب عدم صلاحية المجتمع آنيا للتطبيق الكامل، مع النية الجادة والسعي الدؤوب لهذا التطبيق الكامل متى أتيح المجال، وسنحت الفرصة. إن التدرج يعني الوصول إلى الحكم الشرعي المطلوب على مراحل وليس دفعة واحدة وهو ما يعبر بالمرحلية . والمرحلية تعني تطبيق أحكام شرعية والسكوت عن أحكام شرعية أخرى ريثما يصل مع الوقت إلى التطبيق الكامل للشرع. وهذا التدرج غير مقيد بعدد ثابت من المراحل. وليس خاضعاً لقواعد منضبطة. فقد يأخذ الحكم الواحد مرحلة أو مرحلتين أو ثلاثاً أو أكثر. وهذا التدرج يبقى للظروف والأوضاع أو تأثيرها الواضح في تحديد عدد المراحل، فقد تقل وقد تكثر، ووقت كل مرحلة قد يطول وقد يقصر. والأدبيات الإسلامية عرفت معنى الثورة ومضمونها بأنها التغيير الشامل والجذري بدون عنف. ورسالات الأنبياء والرسل تغيير جذري وشامل للحياة والأحياء، فهي متضمنة معنى الثورة في العمق والشمول.. لكن، لأنها تبدأ بذات الإنسان ونفسه، كانت إصلاحا بريئا من العنف والهياج. فثورة النفس: هياج فيه من الهدم أكثر مما فيه من البناء!.

---

[٨] معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ): (٢٧٥/٢)، وانظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ): (٣١٣/١).

[٩] لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ): (٢٦٧/٢).

[١٠] المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: (ص٢٧٧).

[١١] سورة الأعراف: ١٨٢

بينما إصلاح النفس: بناء لا هياج فيه! وصدق الله العظيم:(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)([١٢]) .

أنواع التدرج : إن التدرج نوعان هما :

الأول: التدرج في التشريع . التدريج التشريعي وهو مرتبط بذات الحكم أي نزول الأحكام القرآنية على مراحل وليس دفعة واحدة رحمة بالمكلفين وتيسيرا عليهم. أو نزول الحكم الشرعي الواحد على مراحل حتى يتسنى للمسلم تعديل سلوكه شيئا فشيئا كالتدرج في تحريم الربا، فإن الشارع تدرج فيه حتى وصل إلى حكمه الأخير وهو التحريم ـ فقد انتهى بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم واكتمال نزول القرآن.

الثاني: التدرج في التطبيق. التدرج في التطبيق وهو باقٍ إلى اليوم، وهذا النوع مرتبط بالمكلف. فإذا سئل مثلا المفتى أو المعلم عن شرب الخمر فإنه يفتى بتحريم شربها، ولكنه يمكن أن يتدرج في تطبيق هذا الحكم

على أحد المكلفين الذي أدمن شرب الخمر ولا يستطيع أن يتخلى عنه جملة، فيتدرج معه حتى يصل إلى تطبيق الحكم.

ومما يدل على أن التدرج في التطبيق باق حتى بعد استقرار الأحكام ويمكن الأخذ به لتربية المجتمع على منهاج الله تعالى حديث معاذ رضى الله عنه لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمين فقد روى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمين أنك تأتي قوماً أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله فرض عليه خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب).

المقصود بالتدرج في التطبيق:

يقصد من التدرج في التطبيق أمران:

الأول : بيان الأحكام الشرعية للناس شيئاً فشيئاً، لتتم معرفتهم، واستيعابهم لها، وإدراكهم لحقيقتها، والتدرج فيها من الأيسر إلى ما يليه، ومن السهل إلى الأشد، ومن القريب لأذهانهم إلى ما بعد عنهم، حتى ينخرطوا في دين الله وشرعه، ويقتنعوا به، ويلتزموا بأحكامه فكراً وسلوكاً، وهذا واجب العلماء والدعاة خاصة، وواجب كل مسلم عامة.

الثاني : وضع الأحكام الشرعية في أنظمة وقوانين ولا بد من الوصول إلى مجموعات قانونية مستمدة من الشريعة الإسلامية قانون تجاري، قانون مدني، قانون جنائي، قانون زراعي، قانون دولي يتعلق بحقوق الإنسان وتقسيم الأحكام الشرعية إلى مجموعات ثم النظر أي هذه المجموعات أولى بالتطبيق الفوري من الأخرى، للانتقال بالأمة والمجتمع والدولة من الأنظمة والقوانين الوضعية والمطبقة عملياً إلى الأنظمة والقوانين المستمدة من الشريعة السمحة، ليسود دين الله وشرعه في التعامل وسائر شؤون الحياة، وهذا يعني عدم تطبيق الشريعة فجأة أو دفعة واحدة، أو استعجال الأمر، بل يوجب وضع الخطوات المدروسة في سبيل ذلك لتأمين النجاح أولاً، والاستمرار ثانياً.

[١٢] هود : ٨٨

وهذا واجب المختصين في الشريعة، والمختصين في التنظيم وإعداد المشروعات، وواجب الحكام وأولي الأمر. وهذا يقتضي وجوب التعاون بينهم، مع السعي الحثيث والجاد لتطبيقه وتنفيذه، ومع حسن النية في ذلك، وإخلاص القصد لله تعالى، والتوجه إليه بطلب العون والتوفيق والسداد.

فالتدرج في التطبيق هو تطبيق جزئي لبعض الأحكام الشرعية التي تهيأت الظروف المناسبة لها، ثم السعي لتهيئة المجال لتطبيق الجزء الثاني من الأحكام، وهكذا حتى يتم تطبيق الشريعة كاملة في الحياة والمجتمع، على أن يتم أثناء ذلك بيان المبادئ الأساسية في سائر الأحكام، وخاصة المحرمات التي يوجه الناس إلى تركها والامتناع عنها ريثما يتم معالجتها وتطبيق الأحكام الشرعية فيها، فإذا انتهت مراحل التدرج تحقق فعلاً تطبيق الشريعة بعون الله وتوفيقه.

إن العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية منوط بالدولة والحكام رسمياً، وهو من المهام الجسام، والوظائف المقدسة، وإن التدرج في التطبيق من أهم الوسائل التي تستخدمها لتحقيق تلك الغاية الشريفة.

مسوغات التدرج في التطبيق

التدرج في التنفيذ، وليس التدرج في التشريع، لأن التشريع قد تم واكتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى: {...الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا...}، فالشريعة قد اكتملت ولا شك، لكن التطبيق الشامل لها في عصرنا الحاضر يحتاج إلى تهيئة وإعداد لتحويل المجتمع إلى الالتزام الشرعي الصحيح، بعد عصر الاغتراب والتغريب. ولا ريب أنّ إصلاح العادات المخالفة للشرع ، بالتدريج شيئاً فشيئاً ، مع مفسدة بقاء المظالم بأيدي أصحابها حيناً من الوقت ، خير من ترك الإصلاح كلّه ، أو الوقوع في فتنة يعقبها فساد كلّ شيء.

وأما العمل بالأرجح عند تعارض المصالح مع المفاسد ، فقد يكون التعجل في التطبيق مفسدته راجحة على مصلحة التدرج ، فيجب سلوك الأرجح.

والتدرج في تطبيق الشريعة ، قد تندرج تحت واحدة من هذه القواعد الكبار :

أحدهما : سقوط التكليف بالعجز.

والثانية : (فأتوا منه ما استطعتم).

والثالثة : ارتكاب أخف الضررين.

والرابعة : تقديم الأرجح عند التعارض بين المصالح والمفاسد.

ومما يدل على ضرورة التدرُّج في تطبيق الشريعة أنه أمر تقتضيه السنن الكونية، والأصول والمقاصد الشرعية: أن شرائع الإسلام لم تنزل على الرعيل الأول جملة واحدة، وإنما نزلت شيئاً فشيئاً، وحكماً بعد حكم، وسلك الله بعباده مسلك التدريج مما سهل عليهم الالتزام بدينه، والاستجابة لأمره، والانقياد لشريعته وأحكامه، ولو نزل عليهم أول الأمر تحريم الخمر، والزنا، والربا، ونحوها، وتغليظ العقوبة على من يفعل ذلك، لأدى ذلك إلى النفور والإعراض، ولربما كان لبعضهم فتنة، وسبباً للكفر والردة. قال الله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا * وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا}

فالله تعالى قادر على أن ينزل شرعه جملة واحدة، ويكلف به عباده دفعة واحدة، لكنها حكمة العليم الحكيم الذي خلق الإنسان ويعلم حاله وما يُصلحه ويصلح له يقول الله تعالى: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}

وروى البخاري في صحيحه عن عائشة _رضي الله عنها_ أنها قالت عن القرآن الكريم: "إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصّل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنوا لقالوا: لا ندع الزنى أبداً..."

ولعل من الشواهد التي يسترشد بها في مثل هذا المقام، ما ذكره المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز، وقد ولّي الخلافة بعد أناس انحرفوا عن منهج الراشدين، وارتكبوا مظالم، ضيّعوا بها حقوق الناس، وتعدوا حدود الله.

فقد دخل عليه ابنه التقي الصالح عبد الملك، وقال له في حماس متوقد: يا أبت مالك تبطيء في إنفاذ الأمور؟! فوالله ما أبالي لو أن القدور غلت بي وبك في الحق! فقال الأب الحكيم الموفق: "لا تعجلْ يا بني، فإن الله ذم الخمر في القرآن مرتين، وحرمها في الثالثة، وإني أخشى أن أحمل الناس على الحق جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة"

روى ابن الجوزي أن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز دخل على أبيه أمير المؤمنين الخليفة الراشد الخامس وقت قيلولته يستعجله بردّ المظالم إلى أهلها، فقال له عمر : يا بني، إن نفسي مطيتي، إن لم أرفق بها لم تبلغني، إني لو أتعبت نفسي وأعواني لم يكن ذلك إلا قليلا حتى أسقط ويسقطوا، وإني لأحتسب في نومتي الأجر مثل ما أحتسب الذي في يقظتي، إن الله لو أراد أن ينزل القرآن جملة لأنزله، لكنه أنزل الآية والآيتين حتى استكنّ الإيمان في قلوبهم([١٣]) .

فتأمل كيف نبّه _رحمه الله_ على ضرورة الأخذ بسنة التدرُّج في تنفيذ الشرع وتطبيقه مستدلاً بالتدرُّج في التشريع، الذي سلكه الله تعالى في إيجاب بعض الواجبات، وتحريم بعض المحرمات، مثل تحريم الخمر.

وليس المقصود بالتدرُّج في التنفيذ أن نتدرج في إيجاب الواجبات وتحريم المحرمات، كما كان الحال عليه قبل استقرار الشريعة وتمام النعمة، فنبيح الخمر مثلاً ونبين أن إثمها أكبر من نفعها، ثم نحرم شربها أوقات الصلوات المفروضة، ثم بعد حين نحرمها تحريماً قاطعاً، فهذا أمر لا يمكن أن يقول به من كان له أدنى معرفة بنصوص الشريعة، وفهم لمقاصدها.

وفي موقف مشابه، قال له: "يا بني، إن قومك – يعني بني أمية – قد شدوا هذا الأمر عقدة عقدة، وعروة عروة، ومتى أردت مكابرتهم على انتزاع ما في أيديهم، لم آمن أن يفتقوا عليّ فتقاً، تكثر فيه الدماء. والله لزوال الدنيا أهون عليّ من أن يراق بسببي محجمة من دم، أو ما ترضى ألا يأتي على أبيك يوم من أيام الدنيا، إلا وهو يميت فيه بدعة ويحيي فيه سنة، حتى يحكم الله بيننا وبين قومنا بالحق، وهو خير الحاكمين؟!" وفي موطن آخر قال له: "إني أروض الناس رياضة الصعب، فإن أبقاني الله مضيت لرأيي، وإن عجلت علي منيّة فقد علم الله نيتي، إني أخاف إن بادهت الناس بالتي تقول أن يلجئوني إلى السيف، ولا خير في خير لا يجيء إلا بالسيف".

وأيضا سئل الإمام مالك رحمه الله تعالى عن الرقيق العجم، يُشترون فيشهر رمضان وهم لا يعرفون الإسلام ويرغبون فيه، لكن لا يفقهون ما يُراد منهم، فهل يُجبرون على الصيام أم يُطعمون ؟ فقال : أرى أن يُطعموا ولا يمنعوا الطعام ويرفق بهم حتى يتعلموا الإسلام، ويعرفوا واجباته وأحكامه([١٤]) .

---

[١٣] ابن الجوزي - سيرة عمر بن عبد العزيز - ص١٢٧

[١٤] محمد بن أحمد بن رشد القرطبي- البيان والتحصيل - ٢٩١/١

ومما يدل على الحاجة إلى الأخذ بسنة التدرُّج في تطبيق الشريعة في عصرنا، أن كثيراً من الجرائم التي تعاقب عليها الشريعة الإسلامية، مباحة في القوانين الوضعية، وذلك كجريمة الربا، والردة، ومنع الزكاة الواجبة، واتخاذ الأخدان والخليلات، وخروج النساء كاسيات عاريات، واختلاطهن بالرجال الأجانب في المدارس والجامعات.. وغير ذلك. بل إن بعض جرائم الحدود التي رتبت عليها الشريعة عقوبات مقدرة رادعة، هي مباحة في هذه القوانين، وذلك كالزنا وشرب الخمر. وما اعتبرته منها جريمة مخلة بالقانون، فإن العقوبة المرتبة عليه، لا تمت إلى العقوبة الشرعية بصلة ، لهذا، فليس من الممكن أن نأتي إلى هذه المجتمعات، التي أشربت هذه القوانين الوضعية، واستمرأتها ونشأت عليها، فنطبق عليها العقوبات الشرعية، فنجلد الزاني البكر ونغربه عاماً، ونرجم المحصن بالحجارة حتى الموت، وقد كان الزنا بالأمس القريب أمراً مباحاً، ونوعاً من الحرية الشخصية التي يحميها القانون. والمثيرات التي تهيج الغرائز، وتشعل الشهوات، لا تزال تدعو إلى الفاحشة وتحرض عليها بشتى الأسباب والسبل، بل وجد للفاحشة والدعارة في بعض البلاد الإسلامية شوارع وأحياء مشهورة، يثري من ورائها عشرات الألوف من تجار الأعراض، وأصحاب الفن الرخيص، والساعين لنشر الفاحشة بين المؤمنين.

وليس من الممكن أن يجلد شارب الخمر ثمانين جلدة، ومصانع الخمر لا تزال مرخصاً لها ومحمية من قبل الجهات الرسمية، والخمر لا يزال يباع في الأسواق والفنادق والأماكن العامة والخاصة.

وحد السرقة لا يمكن أن يطبق، وبعض الناس يبيت طاوياً لا يجد كسرة خبز تسد رمقه وتكسر جوعته،

والاحتكار والربا والرشاوى، وسرقة المال العام من قبل بعض المتنفذين وكبار اللصوص، قائمة على قدم وساق. وعلى ذلك فقس بقية الجرائم والمنكرات.

فلا بد إذاً من تجفيف منابع الفتن، وإزالة أسباب الجرائم، وقطع ذرائع الفساد، وتحذير الناس من المنكرات والمعاصي، وبيان شؤمها وسوء عاقبتها في الدنيا والآخرة، ولا بد من السعي الجاد لتحقيق مصالح الناس، وكفاية حاجاتهم الأصلية، وإشباع الدوافع المادية والمعنوية قدر الإمكان، ثم من أصر بعد ذلك على المعصية، فلا عذر له، وهو دليل على انحرافه واستهتاره، وهنا يستحق أن تطبق في حقه العقوبة الشرعية الرادعة، من أجل زجره عن التكرار والمعاودة، وإعانته على الاستقامة وسلوك الجادة.

أدلة مسوغات التدرج في التطبيق

١- القرآن الكريم:

الآيات الكريمة التي تدل على مشروعية التدرج في التشريع منها، قوله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم، واسمعوا وأطيعوا)([١٥]) .

وقوله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لاطاقة لنا به)([١٦])، وقوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين من حرج)([١٧])، وقوله تعالى: (الذين يتبعون النبي

[١٥] التغابن/١٦
[١٦] البقرة/١٨٥
[١٧] الحج/٧٨

الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم)([١٨]).

وهذه الآيات الكريمة تدل على التدرج في التشريع الأول، وتدل ثانياً على التدرج في العودة إلى التطبيق في كل وقت. ونؤكد على ذلك بذكر بعض الآيات الأخرى:

١ – قال الله تعالى: (ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)([١٩]).

قال القرطبي: "هذه الآية نزلت بمكة في وقت الأمر بمهادنة قريش، وأمره أن يدعو إلى دين الله وشرعه بتلطف ولين، دون مخاشنة وتعنيف، وهكذا ينبغي أن يوعظ المسلمون إلى يوم القيامة، فهي محكمة من جهة العصاة من الموحدين، ومنسوخة بالقتال في حق الكافرين، وقد قيل: إن من أمكنت معه هذه الأحوال من الكفار، ورجي إيمانه بها دون قتال فهي فيه محكمة".

وإن الله تعالى حكيم يضع الأشياء في محلها، وأمر بالحكمة في آيات كثيرة، وإن التدرج في التطبيق من لوازم الحكمة التي عرفها ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى فقال: "فعل ما ينبغي، في الوقت الذي ينبغي، وعلى الشكل الذي ينبغي".

ولا ينكر أحد أن التدرج في التطبيق من الحكمة التي يجب على الحكام مراعاتها، والعمل بموجبها.

٢ – قال الله تعالى: (قل هذه سبيلي، أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني، وسبحان الله، وما أنا من المشركين)([٢٠]). قال القرطبي: "أي قل يا محمد: هذه طريقتي وسنتي ومنهاجي..، ودعوتي..، وديني، أي الذي أنا عليه، وأدعو إليه، يؤدي إلى الجنة، "على بصيرة" أي على يقين وحق". وإن العمل على تطبيق الشريعة ينبغي أن يكون على بصيرة من الأمر، ودراية في أحواله.

٣ – قال تعالى: (وعد الله الذين آمنوا منكم، وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض، كما استخلف الذين

من قبلهم، وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً)([٢١]).

قال أبو العالية: "مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين بعد ما أوحي إليه خائفاً هو وأصحابه، يدعون إلى الله سراً وجهراً، ثم أمر بالهجرة إلى المدينة...، وقال قوم: هذا وعد لجميع الأمة في ملك الأرض كلها تحت كلمة الإسلام..، واستخلافهم هو أن يملكهم البلاد، ويجعلهم أهلها...، "وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم" وهو الإسلام". وهذا الاستخلاف والتمكين، والتبديل للأمن لا يتم إلا بالتدرج في التطبيق شيئاً فشيئاً، وهو ما حصل قديماً مع المسلمين أكثر من مرة، ويحصل مع غيرهم أيضاً.

٢- منهج الرسول صلى الله عليه وسلم في التدرج:

كان في الشريعة الإسلامية التدرج سنة مطردة ومرعية، فهذه الشريعة الخاتمة والخالدة قد بدأت -في المرحلة المكية التي استغرقت ثلاثة عشر عامًا- بإعادة صياغة الإنسان والجماعة المؤمنة والجيل الفريد وفق معالمها ومنظومة قيمها، أي بدأت بالدرجة الأولى في سُلّم التغيير الكبير والجذري

[١٨] الأعراف/١٥٧
[١٩] النحل/١٢٥
[٢٠] يوسف/١٠٨
[٢١] النور/٥٥

والشامل والعميق.. تغيير النفس الإنسانية كي تصبح قادرة على تغيير الواقع وفق المنظومة القيمية الإيمانية {إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ}([٢٢]).

وكذلك كان الحال "التدرج" في المرحلة المدنية التي استغرقت عشر سنوات، فامتلاك الجماعة المؤمنة (الأمة) للحضارة وأركانها، لم يجعل "الطفرة" تحل محل "التدرج"، ولا "الثورة" تحل محل "الإصلاح" في استكمال التشريع واكتمال التطبيق لشريعة الإسلام. فمع تدرج الوحي "المنجّم" واكب التشريع والتطبيق للتشريع تطور التغيير المتدرج للإنسان الذي سيقيم كامل الشريعة، وللواقع الذي لا بد من تهيئته لتقبل كامل الشريعة.

فنظام المواريث طبّق في السنة الثالثة للهجرة، أي بعد ستة عشر عامًا من بدء الوحي. والنظام الإسلامي للأسرة من الزواج والطلاق والنفقة وسائر أحكامها اكتمل تشريعه وتطبيقه في السنة السابعة للهجرة، أي عبر عشرين عامًا من بدء الوحي. والقوانين الجنائية تدرج تشريعها وتطبيقها مادة مادة، حتى اكتملت في السنة الثامنة للهجرة، أي عبر واحد وعشرين عامًا من عمر الوحي الخاتم. وتدرجت أحكام الخمر من الذم لها والتحذير منها إلى التحريم القاطع والنهائي لها في السنة الثامنة للهجرة، أي في العام الواحد والعشرين من بدء الوحي. وكان تحريم الربا في السنة التاسعة للهجرة، وذلك بعد أن تخلّق في الواقع الإسلامي للمجتمع الجديد والأمة الوليدة اقتصاد إسلامي بديل حلّ محل الاقتصاد الجاهلي القديم. وعند ذلك أصبح تطبيق الفلسفة الجديدة للنظام اللاربوي ومعاملاته أمرًا ممكنًا .

بل إن هذا التدرج قد كان سنة مرعية ومطردة أيضًا في الشعائر والعبادات -بما فيها الكثير من أركان الإسلام- وليس فقط في أحكام الواقع والمعاملات؛ فالصلاة بصورتها التامة والحالية اكتملت فريضتها ليلة الإسراء والمعراج في السنة الثانية قبل الهجرة، الحادية عشرة من البعثة. والصوم فرض بالمدينة وكذلك الزكاة والحج إلى بيت الله الحرام.

ظهر الإسلام بين العرب وقد تأصلت في نفوسهم غرائز لا يسهل اقتلاعها طفرة، وإلا لأدى ذلك إلى الحرج، من أجل ذلك نزل القرآن منجماً، قال -تعالى- (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً) ([٢٣]). وجاءت أحكامه التكليفية تباعاً بعد حدوث أسباب تقضيها، كي يكون ذلك أوقع في النفس وأقرب إلى الانقياد، وتتهيأ النفوس بالحكم السابق لتلقي الحكم اللائق فيسهل عليه الأمر وكثيراً ما سلك التشريع التدرج في حكم الشيء الواحد، والانتقال به من حالة إلى حالة أخرى، إلى أن يصل إلى الحكم النهائي، فم يكن التدرج مقتصراً على التشريعات الكلية. ومن أمثلة التشريعات المتدرجة: -

أ- الخمر فقد كان من المشروبات الشائعة عند العرب ، حين سأل الناس رسول الله – صلى الله عليه وسلم عن حكمه في الإسلام نزل قوله تعالى : (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما). ([٢٤]).

عن أبي هريرة قال " قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون الميسر، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وعلى صحبه وسلم عنهما ، فأنزل الله (يسألونك عن الخمر

---

[٢٢] الرعد: ١١

[٢٣] - الإسراء آية ١٠٦

[٢٤] - البقرة آية ٢١٩.

والميسر ... الآية) ، فقال الناس : ما حرم علينا إنما قال : إثم كبير فكانوا يشربون الخمر ، حتى كان يوم من الأيام صلى رجل من المهاجرين وأمّ الصحابة في المغرب" أي كان يصلي بهم إماماً في صلاة المغرب " فخلط في قراءته ، فأنزل الله آية أغلظ منها (يأيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون)[٢٥].

وعن ابن عباس قال : إنما نزل تحريم الخمر في قبيلتين من قبائل الأنصار ، شربوا فلما ثمل القوم عبث بعضهم ببعض، فلما صحوا جعل الرجل يرى الأثر في وجهه ورأسه ولحيته، فيقول : صنع بي هذا أخي فلان، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن ، فيقول : والله لو كان بي رؤوفاً رحيماً ما صنع بي هذا.. حتى وقعت الضغائن في قلوبهم ، فأنزل الله هذه الآية (يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون،إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون) [٢٦].

ب ـ الربا، تدرج التشريع بالنسبة إليه. ففي أول ألأمر أوضح الله أن الربا لا نماء فيه ولا بركة ، وقارن بينه وبين الزكاة مبينا ان الأخير مما يضاعف الله ثوابها ، ويبارك فيها فقال تعالى : (وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) [٢٧]

ثم بعد ذلك بين الله تعالي ان الربا ظلم ، وانه حرم على اليهود طيبات كثيرة كانت حلالا لهم، بسبب أكلهم الربا وقد نهوا عنه ، فكان ذلك إنذار من الله بأنه سيحرم الربا على المسلمين ، فقال تعالى (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ،وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ، وأكلهم أموال الناس بالباطل ،أعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما)[٢٨] فكانت بيانا من الله بعدم قبول الربا ، ومقدمة للمنع.

ثم نهي الله بعد ذلك عن تعاطي الربا في أوضح صوره ،وهي الصورة التى كانت شائعة بين الناس ، فقال سبحانه : (يأيها الذين أمنوا لا تأكلون الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون)[٢٩] ثم جاء التشريع بالتحريم للربا بجميع أنواعه، مصحوبا بالتهديد الشديد، وإعلان الحرب على المربين ولم يكن ذلك إلا حين استقر في نفوس المسلمين أن الربا لا فائدة فيه ، وأن الله لا يرضى عن التعامل به ، وفي ذلك يقول سبحانه (الذين يأكلون الربا لا يقومون ألاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ،وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهي فله ما سلف وآمره إلى الله ،من عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون، يأيها الذين آمنوا أتقوا الل وذروا ما

---

[٢٥] ـ النساء آية ٤٣ ، والحديث رواه أحمد (ابن كثير ٦٣٦/٢).
[٢٦] ـ المائدة الآيتان ٩٠-٩١ ، والحديث رواه البيهقي والنسائي في التفسير (ابن كثير ٦٤١/٢ السنن الكبرى ١١١٥١).
[٢٧] ـ الروم آية ٢٩ .
[٢٨] ـ النساء الآيتان ١٦٠ ـ ١٦١ ،
[٢٩] ـ آل عمران آية ١٣٠ .

بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ،فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) [٣٠].

ج ـ الزكاة ، كانت فى أول الأمر اختيارية غير محددة الأنصبة والمقادير . يخرج الشخص قدر ما يستطيعه من غير تحديد بمقدار، قال تعالى: (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو). [٣١] ثم بعد ذلك فرضت محددة المقادير، وشرعت مختلفة باختلاف نوع المال ، فكانت عشر الخارج فى الزروع والثمار إن كانت الأرض تسقي بماء السماء ، ونصف العشر إن كانت تسقى بآله رافعة وربع العشر فى الذهب والفضة، وعددا معينا فى الحيوان .

د ـ الصلاة : فقد شرعت فى الأمر صلاتين ، صلاة في الغداة، وصلاة في العشي ، فلما ألف الناس ذلك شرعها الله خمس صلوات في اليوم والليلة ركعتين ركعتين ما عدا المغرب فقد شرع ثلاث ، ثم بعد ذلك أقرت في السفر ركعتين وزيدت فى الحضر إلى أربع ركعات في الظهر والعصر والعشاء . [٣٢]

وإذا كان الله تعالى قد خلق كل شيء بقدَر وقدَّره تقديرًا، وجعل السنن والقوانين حاكمة لكل عوالم الخلق والوجود والاجتماع الديني والإنساني {سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً}([٣٣]). فلقد شاء -سبحانه- أن تكون سنة التدرج حاكمة في كل ميادين التغيير؛ فالحديث عن "الطفرات" و"الثورات" و"الانقلابات الفجائية" لا يعدو أن يكون حديثًا عن "هبّات" مفارقة لسنن التدرج، تقف عند حدود الغضب والهياج أو الأماني والأحلام، فحتى الجراحات لا تتم إلا بعد تدرج المرض وتطوره، ولا تؤتي ثمارها في الشفاء إلا بعد تدرج في العلاج.

وإذا كنا قد أشرنا إلى سنن التدرج في الإصلاح الديني، فإن لرسول الله حديثًا أراه من جوامع الكلم التي عبرت عن فلسفة السنّة الحاكمة لكل ألوان التغيير الذي يصيب الاجتماع الإنساني عبر التاريخ، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها؛ فالتغيير الذي يصيب الاجتماع الإنساني هو "دورات متواليات" وليس خطًّا مستقيمًا، صاعدًا نحو الصلاح أو هابطًا نحو الفساد.. هو "دورات" يتعاقب فيها العدل والجور والصلاح والفساد، مع التدرج والتطور في هذا التغيير نحو الصلاح أو الفساد.

وفي هذا الحديث النبوي الشريف الذي جاء نبوءة حاكمة لكل ألوان التغير وعوالمه في الاجتماع الإنساني يقول رسول الله : "لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله حتى يولَد في العدل من لا يعرف غيره"([٣٤]) .

فدورات العدل والجور وحقب الصلاح والفساد هي السنة التي تحكم سير الاجتماع الإنساني. والتغيير في هذه الدورات محكوم بسنة التدرج، فبقدر الجور والفساد الذي يظهر وينمو يكون قدر العدل والصلاح الذي يتوارى، وكذلك الحال في الدورات العكسية، حتى لكأننا أمام التدرج في

---

[٣٠] ـ البقرة الآيات من ٢٧٥ ـ ٢٧٩ .

[٣١] ـ البقرة آية ٢١٩ .

[٣٢] ـ انظر تاريخ الفقة لبدران ٤٥ ، االمدخل المذكور ٥٠ . المدخل لزيدان ١١١)

[٣٣] الفتح: ٢٣

[٣٤] الامام احمد بن حنبل - المسند - رقم الحديث: ١٩٨٣٥ وكذلك ورواه أبو الفضل العراقي كذلك بإسناده إلى الامام احمد به في [محجة القرب ص:١٧٧-١٧٨]

ظاهرتي الشروق والغروب للشمس مثلاً دونما "طفرة" أو "انقلاب فجائي". بل إن ما يحسبه البعض "طفرة" أو "فجأة"، إنما هي لحظة في سلك التدرج وتوالي التطور والتغيير.

من تتبع منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في التدرج التشريعي من الناحية القولية في أحاديث كثيرة ،

ومن الناحية الفعلية العملية في ممارسة الدعوة أولاً فأولاً، وخطوة فخطوة، وأنه بنى المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية لبنة لبنة، وحجراً حجراً حتى اكتمل البناء، ثم أرسل البعوث والرسل لدعوة الشعوب والحكام خارج الجزيرة العربية. ووردت أحاديث كثيرة تدل على سماحة الإسلام، والتيسير فيه، والسهولة المحمودة في أحكامه. نذكر طرفاً منها:

١ – عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن دين الله يسر، ولن يشاد الدين
أحد إلا غلبه"([٣٥]).

فأحكام الدين يسيرة، وتطبيقها يسير، والمنهج للعمل بها يسير، وإن التشدد فيه يؤدي إلى عكس النتائج،

قال النووي رحمه الله: "إلا غلبه: أي الدين، وعجز ذلك المشاد عن مقاومة الدين لكثرة طرقه" ([٣٦])

٢ – عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما خيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً"([٣٧]). فالتخيير بين أمرين من الأحكام والتكاليف والأعمال يقتضي اختيار الأسهل على الناس والمكلفين للأخذ بيدهم إلى الاستجابة وحسن التطبيق والالتزام.

٣ – قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن هذا الدين متين، فأوغلوا به برفق"([٣٨])، وهذا أمر للأفراد أن يسيروا بالدين برفق ويسر، وبدون تكلف وتشدد ومغالاة تؤدي بهم إلى الانقطاع وترك العمل، ويكون ذلك بالنسبة للدولة والحكام وأولي الأمر بالأولى أن يأخذوا الناس باللين والتدرج.

قال الغزالي: "أراد بهذا الحديث أن لا يكلف نفسه في أعماله الدينية ما يخالف العادة، بل يكون بتلطف وتدريج، فلا ينتقل دفعة واحدة إلى الطرف الأقصى من التبدل، فإن الطبع نفور ولا يمكن نقله عن أخلاقه الرديئة إلا شيئاً فشيئاً حتى تنفصم تلك الصفات المذمومة الراسخة فيه، ومن لم يراع التدرج، وتوغل دفعة واحدة ترقى إلى حالة تشق عليه فتنعكس أموره، فيصير ما كان محبوباً عنده ممقوتاً، وما كان مكروهاً عنده مشرباً هنيئاً لا ينفر منه، وهذا لا يعرف إلا بالتجربة والذوق"([٣٩]).

٤ – روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فاجتنبوه"([٤٠]). فالأمر بأداء الأوامر والأعمال يكون حسب الاستطاعة مع بذلك الوسع في ذلك، وقال بعض أهل العلم: يؤخذ منه أن النهي أشد من الأمر، لأن النهي لم يرخص في ارتكاب شيء منه، والأمر قيد بحسب الاستطاعة، وروي هذا عن الإمام أحمد رحمه الله، وقالت طائفة: لأن الامتثال للأمر لا يحصل إلا بعمل، والعمل يتوقف وجوده على شروط

---

[٣٥] رواه البخاري ٢٣/١.
[٣٦] رياض الصالحين بشرح نزهة المتقين ١٦٨/١
[٣٧] رواه البخاري ١٣٠٦/٣- ومسلم ١٠٩/١٥ - وأحمد ٨٥/٦، ١١٣.
[٣٨] رواه الإمام أحمد ١٩٩/٣
[٣٩] عبد الرؤوف المناوي - فيض القدير ٥٤٤/٢
[٤٠] رواه البخاري ٢٦٥٨/٦- ومسلم ١٠٩/١٥

وأسباب، وبعضها قد لا يستطاع، ولذلك قيده بالاستطاعة، كما قيد الأمر بالتقوى بالاستطاعة، قال الله عز وجل: (فاتقوا الله ما استطعتم) ، وتأكد ذلك بما رواه ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "استقيموا ولن تحصوا" يعني لن تقدروا على الاستقامة كلها .

٥ – عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية، لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلت له بابين، باباً شرقياً وباباً غربياً، فبلغت به أساس إبراهيم"([٤١]). وهذا من أصرح الأدلة على التدرج في التطبيق،لأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك هذا الأمر، الذي يراه الأفضل دفعاً للمفسدة التي قد تقع من المسلمين لقرب عهدهم بالإسلام، وتأثرهم بما ألفوه في بناء البيت، فيكون التغيير منفراً لهم، ومفسدة في دينهم، فدرء المفسدة مقدم على تحقيق المصلحة. ومن تتبع الأحاديث الشريفة وهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يتأكد من مشروعية التدرج في التطبيق، ويدرك مسوغاته كاملة

٣- الخلفاء والتدرج في التطبيق:

حرص الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم على تطبيق الشريعة كاملة، كما عمل سائر الخلفاء على الالتزام بشرع الله، ولكن الظروف والأحوال لم تكن على وتيرة واحدة، ولم تقتصر على الحالة التي كانت في العهد النبوي، فاقتضت الحكمة والفهم العميق للدين على تطبيق الأحكام بصورة تتفق مع العصر والأحداث، ونقتصر على ذكر مثالين من الخلفاء يدل عملهما على أخذ التدرج في التطبيق بعين الاعتبار.

أولا – منهج عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إن تطبيق الأحكام الشرعية يتوقف على وجود أسبابها، وتوفر شروطها، وانتفاء موانعها، وحدثت في عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقائع غريبة دفعته إلى الاجتهاد في تطبيق بعض الأحكام فيها، ونذكر ثلاثة منها:-

أ – منع عمر رضي الله عنه تقسيم الأراضي المفتوحة على المجاهدين الفاتحين الذين طالبوا بتقسيمها حسب ظواهر النصوص في القرآن والسنة في تقسيم الغنائم، وخشي انشغال المجاهدين بزراعة الأرض والعمل بها عن مثابرة الجهاد، وأدرك أن هذه الأراضي تتعلق بها حقوق المسلمين عامة حاضرهم وآتيهم في المستقبل، فإذا تملكها الفاتحون حرمت الأجيال الآتية منها، مع ثبوت حقهم أيضاً فيهم بالنص الذي احتج به عمر في قوله تعالى: (والذين جاءوا من بعدهم) الحشر/١٠، فقرر ترك الأرض في يد أهلها، وفرض عليهم ضريبة الخراج، وهذا أصلح لإحيائها، وأعم وأدوم لنفعها وانتفاع سائر المسلمين بها، وفتح عمر باباً جديداً لتطبيق أحكام الفيء والغنيمة والخراج، وخالفه بعض الصحابة، ثم وافقوه على ذلك، وأجمعوا على رأيه([٤٢]).

ب – منع عمر رضي الله عنه المؤلفة قلوبهم من سهم الزكاة، لأنه وجد أن الغاية قد فقدت في زمنه بدفع الزكاة لهم، لأن دين الله تعالى ظهر، والأمر قد استقر، ولم يجد في عصره من يستحق التأليف في نظره، ولم يبق دور للمؤلفة قلوبهم الذين كانوا يأخذون هذا السهم عندما كان الإسلام ضعيفاً وأراد أن يؤلفهم، فلما قويت دولة الإسلام زال السبب إلى إعطائهم، ولم يبق للإسلام حاجة في

[٤١] فتح الباري - ٣٢٤/١ - نشر دار المعرفة+ ومسلم- ٨٨/٩، ٩٠ وأحمد - ١٧٩/٦،١٧٦،١٠٦

[٤٢] مصطفى أحمد الزرقاء - المدخل الفقهي العام - ١٦١/١.

تأييدهم، بل صاروا على العكس في حاجة إلى الاعتزاز به، وبذلك فقد تغيرت الحاجة والمصلحة، وفقد السبب، فتغير الحكم لفقدان سببه أو توفر شرطه([٤٣]).

ج – وقف عمر رضي الله عنه تنفيذ حد السرقة في عام المجاعة، المسمى عام الرمادة، واكتفى بتعزيز

السارق، كما منع تطبيق الحد على العبيد الذين سرقوا بسبب الجوع نتيجة لبخل سيدهم وتجويعهم، واعتبر ذلك شبهة تدرأ الحد، لقوله صلى الله عليه وسلم "ادرؤوا الحدود بالشبهات"([٤٤])، ويؤيد ذلك ما ثبت في السنة أن صاحب بستان جاء بسارق سرق شيئاً من سنابل القمح من بستانه، وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع يده، وبعد التحقيق عرف النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي دفعه للسرقة إنما هو الجوع، فالتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صاحب البستان، وقال موبخاً له: "ما علمته إذ كان جاهلاً، ولا أطعمته إذ كان جائعاً، أردد عليه كساءه" **([٤٥])** فكان عمر رضي الله عنه يجتهد في تطبيق شروط العقوبة، وانتفاء موانعها . وهكذا يظهر أن الإمام يبحث عن أسباب الأحكام فإن وجدت رتب الحكم عليها وإلا منع تطبيق الحكم، وكذلك يبحث في الشروط فإن تورت نفذ الحكم، وإلا امتنع التطبيق، ويبحث عن موانع الحكم فإن وجد المانع انتفى الحكم، وهذا مطلوب من كل حاكم وخليفة وإمام للمسلمين فيجتهد في التدرج في تطبيق الأحكام بحسب ما يراه من مصلحة الأمة، لأنه موظف لحفظ الدين والدنيا، وتصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة .

أما بعد عصر الخلافة الراشدة فان التدرج اخذ أوضح صورة بحكم الظروف التي فرضتها الأوضاع السياسية والاجتماعية ، والذين يفقهون حقيقة التغيرات التي أصابت الاجتماع الإسلامي بعد عصر النبوة، سواء منها التغيرات السلبية أو الإيجابية، والفساد الطارئ منها أو الإصلاح الذي غالَب الفسادَ وتدافع معه، سيجدون المصداق والتصديق لهذه السنة -سنة التدرج في التغيير- التي تحدث عنها هذا الحديث الشريف لرسول الله .

فالتغيرات التي أصابت نموذج العصر النبوي والعصر الراشدي، والتي جاءت من وافد مواريث البلاد المفتوحة وثقافات الشعوب التي دخلت في إطار الرعية والأمة بأسرع مما غيرت نفوسها قيم الإسلام، والتي جاءت أيضًا من النفوس التي تغيرت عندما ابتعدت عن وهج النور الرسالي للعهد النبوي.. هذه التغيرات التي أصابت قيم ونظم الشورى والعدل الاجتماعي أكثر من سواها وقبل سواها لم تحدث فجأة ولا طفرة، وإنما حكمتها سنة التدرج في الاتجاه نحو الجور والظلم والفساد.

الخطأ والسلوكيات غير السوية لم تأت فجأة أو في خلسة زمانية . السلوكيات التربوية عبارة عن جبل تراكمي عبر الزمان نتج من تربية خاطئة خبرات معوجة توجيهات في غير محلها ثم بعد هذا التراكم الزمني يأتي دور المصلح ليحل محل السلوكيات الواهية سلوكيات جديدة مرغوبة في غمضة عين بل ويتأفف ويشكو من عدم استجابة المربى ونسي ما كان هو عليه سابقاً منذ كان طفلاً أو مراهقاً ... يقول صاحب الحلية أن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز دخل على أبيه عمر بن عبد العزيز فقال : (يا أمير المؤمنين ! إن لي إليك حاجة ، فأدخْلِني وعنده مسلمة بن عبد الملك فقال له

---

[٤٣] مصطفى أحمد الزرقاء- المدخل الفقهي العام ١٥٩/١

[٤٤] رواه الترمذي - ٦٨٨/٤ - وابن ماجه ٨٥٠/٢ - وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر ٥٦/٤، نيل الأوطار للشوكاني ١١٠/٧

[٤٥] رواه أبو داود - ٢٦٥/٣ ترقيم محمد عوامة- والترمذي - ٢٤٠/٨ - وابن ماجه - ٧٧١/٢+ المدخل الفقهي العام ١٦٠/١

عمر : أسِرٌّ دون عمك ؟ فقال : نعم ! فقام مسلمة وخرج ، وجلس بين يديه فقال له : يا أمير المؤمنين ! ما أنت قائل لربك غداً إذا سألك فقال : رأيتَ بدعةً فلم تُمِتْها ، أو سنة لم تُحْيِها ؟ فقال له : يا بني أشيء حَمَّلَتْكَهُ الرعية إليَّ ، أم رأي رأيته من قِبَل نفسك ؟ قال : لا ، واللهِ ، ولكن رأي رأيته من قِبَل نفسي ، وعرفت أنك مسؤول ؛ فما أنت قائل ؟ فقال أبوه : رحمك الله وجزاك الله من ولد خيراً؛ فوالله إني لأرجو أن تكون من الأعوان على الخير . يا بني ! إن قومك قد شدُّوا هذا الأمر عقدة عقدة ، وعروة عروة ، ومتى ما أريدُ مكابرتهم على انتزاع ما في أيديهم لم آمن أن يفتقوا عليَّ فتقاً تكثر فيه الدماء ، واللهِ لَزوالُ الدنيا أهون عليَّ من أن يهراق في سببي محجمة من دم ، أَوَ ما ترضى أن لا يأتي على أبيك يوم من أيام الدنيا إلا وهو يميت فيه بدعة ويحيي فيه سنة ، حتى يحكم الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الحاكمين؟([٤٦])

ومن هنا نفهم فقه عمر التربوي التدرجي في التغيير وفي الإصلاح وهذا لا يعني أن التدرج التربوي منهجية التسويف أو تكأة التعطيل لا ولكن منهجية لا بد أن تكون في ذهنية المربي وعقليته يقول عمر بن عبد العزيز "لو كان كل بدعة يميتها الله على يديَّ، وكل سُنّة ينعشها الله على يديّ ببضعة من لحمي حتى يأتي آخر ذلك على نفسي، كان في الله يسيرًا " غير أن حماسه للتغيير والإصلاح واستعداده للفداء والاستشهاد في سبيله لم يدفعه إلى محاولة إتمامه فجأة وطفرة، وإنما سلك إليه سبيل التدرج ودافع عن هذا المنهاج في التغيير في حواره مع ابنه عبد الملك الذي كان يتعجل التغيير والإصلاح فقال لأبيه: "يا أبت، ما لك لا تنفذ في الأمور؟! فو الله لا أبالي في الحق لو غلت بي وبك القدور ."!

فرد عليه عمر بن عبد العزيز، بحكمة رجل تربوي وخبير مصلح والفقيه في سنة التغيير التدريجي قائلاً: "لا تعجل يا بني! فإن الله تعالى ذم الخمر في القرآن مرتين وحرّمها في الثالثة، وأنا أخاف أن أحمل الناس على الحق جملة فيدَعوه وتكونَ فتنة ."

يقول البنا رحمه الله (فمن أراد منكم أن يستعجل ثمرة قبل نضجها أو يقتطف زهرة قبل أوانها، فلست معه في ذلك بحال، وخيرٌ له أن ينصرف ، ومن صبر حتى تنمو البذرة وتنبت الشجرة وتصلح الثمرة ويحين القطاف فأجره في ذلك على الله)([٤٧]) نحتاج كمربين ومسئولين أن نتعامل مع شبابنا وأبنائنا بل وأنفسنا من هذا الفقه التربوي الرشيد في التدرج لمعالجاتنا التربوية والسلوكية .

ولقد كان الحال مع التغيرات والإصلاحات التي جسدتها حقبة الراشد الخامس والمجدد الأول عمر بن عبد

العزيز رحمه الله كما رسمتها سياسته والتي أحلّت العدل محل الجور، والصلاح محل الفساد، وردت المظالم إلى أصحابها، والتي مثلت ملحمة من ملاحم التجديد والتغيير العادل في الاجتماع الإسلامي. هذه التغيرات العادلة والصالحة لم تتم فجأة ولا طفرة، وإنما تدرجت عندما بدأها الخليفة بنفسه ، فزوجِه ، فأمراءِ بني أمية ، وصولاً إلى كل الذين اغتصبوا ما ليس لهم من مال الأمة وبيت مال المسلمين.

ولقد عبَّر عمر بن عبد العزيز عن تلك التغييرات التي تدرجت بالاجتماع الإسلامي نحو الجور والمظالم والتي ورثها الخليفة عن الذين سبقوه من خلفاء بن أمية، عبّر عنها الخليفة العادل عندما

[٤٦] حلية الأولياء ٣٨٢/٥ . مجلة البيان / العدد (١٤٨) التاريخ- ذو الحجة / ١٤٢٠هـ

[٤٧] الإمام حسن البنا – مجموعة الرسائل

وصف الواقع الاجتماعي في ميدان الثروات والأموال، والتغييرات المتدرجة التي نقلته من العدل إلى الجور، فقال: "إن الله -تبارك وتعالى- بعث محمدًا رحمة -لم يبعثه عذابًا- إلى الناس كافة، ثم اختار له ما عنده فقبضه إليه، وترك للناس نهرًا شربهم فيه سواء. ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله، ثم ولي عمر فعمل على عمل صاحبه، فلما ولي عثمان اشتق من النهر نهرًا، ثم ولي معاوية فشق منه الأنهار، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان وعبد الملك والوليد وسليمان حتى أفضى الأمر إليَّ، وقد يبس النهر الأعظم. ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود إليهم النهر الأعظم كما كان عليه " .

وكما تمت التغييرات السلبية من العدل إلى الجور بالتدرج، بدأ عمر بن عبد العزيز ملحمة التغيير من الجور والظلم إلى العدل والصلاح بالتدرج أيضًا، فبدأ بنفسه عندما جعلها القدوة الصالحة والعادلة، وعندما رد جميع المظالم التي ورثها عن أسلافه إلى بيت مال المسلمين وقال وهو يرد "إقطاع فَدَك": "إن أهلي أقطعوني ما لم يكن لي أن آخذه، ولا لهم أن يعطونيه"

لقد جعل عمر بن عبد العزيز من عامَي خلافته سلسلة متدرجة ومتصلة من "رد المظالم" انتقلت بالاجتماع الإسلامي من الجور إلى العدل ومن الفساد إلى الصلاح حتى لقد قالوا: "إنه ما زال يرد المظالم منذ يوم

استخلف إلى يوم مات" . كما عبر عن وعيه بضرورة التدرج في هذا التغيير الإصلاحي رغم شوقه للعدل وحماسه الشديد للإصلاح واستعداده لأن يبذل روحه في سبيل هذا الإصلاح. فمع قوله: "لو كان كل بدعة يميتها الله على يديَّ، وكل سُنّة ينعشها الله على يديّ ببضعة من لحمي حتى يأتي آخر ذلك على نفسي، كان في الله يسيرًا" .

غير أن حماسه للإصلاح واستعداده للفداء والاستشهاد في سبيله لم يدفعه إلى محاولة إتمامه فجأة وطفرة، وإنما سلك إليه سبيل التدرج ودافع عن هذا المنهاج في التغيير في حواره مع ابنه عبد الملك الذي كان يتعجل التغيير والإصلاح فقال لأبيه: "يا أبت، ما لك لا تنفذ في الأمور؟! فو الله لا أبالي في الحق لو غلت بي وبك القدور!". فرد عليه عمر بن عبد العزيز، بحكمة رجل الدولة وخبير الإصلاح والفقيه في سنة التغيير التدريجي قائلاً: "لا تعجل يا بنيَ! فإن الله تعالى ذمَّ الخمر في القرآن مرتين وحرّمها في الثالثة، وأنا أخاف أن أحمل الناس على الحق جملة يدَعوه وتكونَ فتنة" .

فلقد كان هذا الراشد العادل واعيًا بسنة الله في التدرج بالإصلاح والتغيير العادل، وعارفًا بضرورات التعايش مؤقتًا مع مقادير من الجور والظلم والفساد حتى يحين الحين فيحل بالتغيير التدريجي محلها بدائل العدل والإصلاح، بل لقد تحدث صراحة عن هذه الحقيقة من حقائق سنة التغيير، فقال: "إني لأجمع أن أخرج للمسلمين أمرًا من العدل فأخاف ألا تحتمله قلوبهم، فأخرج معه طمعًا من طمع الدنيا، فإن نفرت القلوب من هذا سكنت إلى هذا". فهو هنا يتجاوز هذا المستوى إلى الحديث عن مستوى آخر، وهو "تغليف" العدل بشيء من "طمع الدنيا"، كي تتقبله النفوس التي "تغلفت" بقيم الاجتماع الفاسد والجائر الذي طرأ على حياة الناس.

وتلك عبقرية في فقه التدرج بالتغيير جسدتها تجربة الراشد الخامس والمجدد الأول عمر بن عبد العزيز، وعبّرت عنها كلماته الراشدة الحكيمة في فلسفة هذا المنهاج، وجسدتها تجربته العملية التي ما زالت مضيئة في تاريخ الإصلاح الإسلامي، تستحث خُطَا المصلحين على هذا الطريق.

٤- المعقول :

التدرج في تطبيق الشريعة ، قد تندرج تحت واحدة من هذه القواعد الكبار :

أحدهما : سقوط التكليف بالعجز.

والثانية : (فأتوا منه ما استطعتم).

والثالثة : ارتكاب أخف الضررين.

والرابعة : تقديم الأرجح عند التعارض بين المصالح والمفاسد([٤٨]).

وصف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حال عصره وكيفية الخروج من المعاصي فقال(لاسيما في هذه الأزمنة المتأخرة التي غلب فيها خلط الأعمال الصالحة بالسيئة في جميع الأصناف ، لنرجّح عند التزاحم ، والتمانع خير الخيرين ، وندفع عند الاجتماع شر الشرّين ، ونقدم عند التلازم ـ تلازم الحسنات والسيئات

ما ترجح منها ـ فإنّ غالب رؤوس المتأخرين ، وغالب الأمة من الملوك ، والأمراء ، والمتكلمين ، والعلماء ، والعباد ، وأهل الأموال يقع ـ غالبا ـ فيهم ذلك)([٤٩]) .

إذا كان هذا في ذلك الزمان فكيف بنا نحن اليوم ؟! وقد انتشر الفساد ، وعم البلاد ، وصارت القوانين الوضعية ، ربما تسري على كلّ شيء صغيرٍ وكبيرٍ ، في حياة الناس.

وكيف يُقال يحرم التدرّج مطلقا ، وأنه لا يحل لمن أوتي مقاليد السلطة إلاّ يجعل الناس يستيقظون بين عشية ، وضحاها ، ليجدوا حياتهم كلّها صارت إلى الشريعة محتكمة ، وبالهدى في جميع مناحي الحياة ملتزمة ؟!!

أما سقوط التكليف بالعجز ، فهذا واضح ، فقد يعجز الحاكم أن يغيّر بعض الجوانب ، لعدم وجود آلات التغيير ، فيسقط عنه ، وإذا كان محاصراً ـ مثلا ـ ولا يمكن جلب القضاة الشرعيين بما يكفي ، فإنه يتدرَّج ، فيبدأ بما يقدر عليه ، ويؤجِّل ما يعجز عنه إلى القدرة ، وأما فعل ما يقدر عليه العبد من الوجوب ، فكذلك قد يفعل بعض الواجب ، ويتدرج حتى يُكمل ما وجب عليه فعله إذا قدر ، فهذا ما كُلف به شرعا أصلا ، وهذا كلُّه لا إشكال فيه ، ولا يخلو عبد من الحاجة إليه أصلا ، وهو من تيسير الشريعة السمحة التي جاءت بـ (ما جعل عليكم في الدين من حرج) .

وأما إرتكاب أخفّ الضررين ، فقد تقرّر في الشريعة ، أنَّه يجوز فعل الضرر الأقل ، إذا كان الأكبر لا يندفع إلاَّ بذلك ، فلو كان الحاكم يعلم أنَّه لو منع التدرج ، لأدَّى ذلك إلى مفسدة أعظم ، هي سقوط المشروع برمّته ، وفشله ، فله أن يتدرَّج دفعا لأعظم الضررين .

ويُستدل على قاعدة إرتكاب أخف الضررين ، بما في صحيح البخاري : (جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد ، فزجره الناس فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم فلمَّا قضى بوله ، أمر النبيّ صلى الله عليه وسلم بذنوبمن ماء فأهريق عليه) .

قال ابن حجر رحمه الله : (بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة ، وهو دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما . وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما).

---

[٤٨] الشيخ حامد بن عبدالله العلى أحد كبار قادة الحركة السلفية في الكويت- محاضرة في ملتقى فقه السياسة الشرعية- التاريخ: ٢٠٠٩/٠٨/١٨

[٤٩] ابن تيمة – الاستقامة - الجزء ٢ - ص ١٦٨

فهذا النبيُّ صلى الله عليه وسلم أجّل تغيير منكر هو من أعظم المنكر ، وهو البول في مسجده الشريف عليه الصلاة والسلام ، وفي حضرته عليه الصلاة والسلام ، لما في عدم التأجيل من مفسدة أعظم.

ذكر الذهبي عن ميمون بن مهران ، سمعت عمر بن عبد العزيز يقول : (لو أقمت فيكم خمسين عاما ما استكملت فيكم العدل ، إني لأريد الأمر من أمر العامة ، فأخاف ألا تحمله قلوبهم ، فأخرج معه طمعا من طمع الدنيا ، فإن أنكرت قلوبهم هذا ، سكنت إلى هذا)([٥٠]) وفي البداية والنهاية (وإني لأريد الأمر

، فما أنفذه إلا مع طمع من الدنيا ، حتى تسكن قلوبهم)([٥١]) .

وورد عنه أنه قال : (ما طاوعني الناس على ماأردت من الحق، حتى بسطت لهم من الدنيا شيئاً)([٥٢]) ولا ريب أنّ إصلاح العادات المخالفة للشرع ، بالتدريج شيئاً فشيئاً ، مع مفسدة بقاء المظالم بأيدي أصحابها حيناً من الوقت ، خير من ترك الإصلاح كلّه ، أو الوقوع في فتنة يعقبها فساد كلّ شيء.

وأما العمل بالأرجح عند تعارض المصالح مع المفاسد ، فقد يكون التعجل في التطبيق مفسدته راجحة على مصلحة التدرج ، فيجب سلوك الأرجح.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وقولي عند عدم المعارض الراجح فإنه قد لا يترك الحرام البيّن ، أو المشتبه ، إلاَّ عند ترك ما هو حسنة موقعها في الشريعة ، أعظم من تلك السيئة ، مثل من يترك الائتمام بالإمام الفاسق فيترك الجمعة ، والجماعة والحج ، والغزو ـ يعني وحينئذ فلا يترك هذا الحرام بل يفعل ـ وكذلك قد لا يؤدّي الواجب البيّن ، أو المشتبه ، إلاَّ بفعل سيئة أعظم إثما منتركه ، مثل من لا يمكنه أداء الواجبات من الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر لذوي السلطان ، إلاَّ بقتال فيه من الفساد أعظم من فساد ظلمه) ويعني أنه لا يفعل هذا الواجب بل يترك في هذه الحالة.

فإذا نظر الحاكم إلى مآلات الأمور ، وثمارها ، وتبين له أنَّ المصلحة في التدرج أرجح من مفسدة التأجيل ، جاز له فعل ما ترجحت مصلحته .

قال العلامة عبد الرحمن السعدي : (ومما يؤيد ذلك ما قاله غير واحد من أهل العلم ، منهم شيخ الإسلام بن تيمية وابن القيم أنه إذا أشكل عليك شيء ، هل هو حلالٌ أم حرام ، أو مأمور به أو منهي عنه ؟

فانظر إلى أسبابه الموجبة ، وآثاره ، ونتائجه الحاصلة ، فإذا كانت منافع ، ومصالح ، وخيرات ، وثمراتها طيبة ، كان من قسم المباح ، أو المأمور به ، وإذا كان بالعكس ،كانت بعكس ذلك ، طبق هذه المسألة على

هذا الأصل ، وأنظر أسبابها وثمراتها ، تجدها أسبابا لا محذور فيها ، وثمراتها خير الثمرات)([٥٣]).

---

[٥٠] تاريخ الذهبي- الجزء الرابع – ص ١٧٠

[٥١] ابن كثير - البداية والنهاية – الجزء التاسع- ص٢٠٠

[٥٢] الأصبهاني - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – ج ٥ – ص ٢٩٠

[٥٣] الشيخ حامد بن عبدالله العلي أحد كبار قادة الحركة السلفية في الكويت- محاضرة في ملتقى فقه السياسة الشرعية- التاريخ: ٢٠٠٩/٠٨/١٨

إن منهج التدرج في التطبيق منهج منطقي وعقلي، وتقضيه الحكمة، ويدعو إليه المفكرون والمصلحون والحكماء كما سبق بيانه ويتفق مع الطباع السليمة، ويظهر ذلك في النقاط التالية:

أ – التدرج سنة في الكون:

إن التدرج في الحياة عامة سنة من سنن الله عز وجل في هذا الكون، وأن الله تعالى أقام الأسباب ورتب عليها المسببات والأحكام، وأن بعضها يتدرج إثر بعض، ويعتمد وجود بعضها على وجود الآخر، وأن المقدمات تسبق النتائج، لتكون الأمور منطقية وعقلية، ليتدرب الناس على هذا المنهج الإلهي في الكون، ويقتفون خطاه في الحياة، فالمسبب لابد له من سبب، والنتيجة لا تتحقق بدون مقدماتها، وإذا عدم السبب عدم المسبب، وإذا فقدت المقدمة انعدمت النتيجة. فالإنسان يزرع ليحصد، ويتزوج لينجب ويستمر النسل، والمطر ينزل ليخرج النبات، والرياح تجري لتلقح الأشجار، ويتشكل السحاب ليخرج الودق من خلاله ويهطل على الأرض، وهذا يؤكد وجوب التدرج والتتابع في الأعمال لتحقيق الوصول إلى الغايات([٥٤]).

ب – فعل الممكن: إن المسلم عامة، والحاكم خاصة لا يكلف شرعاً إلا بما يمكنه، وهذا الإمكان متتابع، ويتم مع الزمن، وليس له قدرة خارقة، ليكون عمله "كن فيكون" بل يجتهد ويسعى للوصول إلى هدفه بحسب إمكانه

يقول ابن تيمية رحمة الله تعالى: "فالواجب على المسلم أن يجتهد وسعه، فمن ولي ولاية يقصد بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح المسلمين، وأقام فيها ما يمكنه من ترك المحرمات، لم يؤاخذ بما يعجز عنه، فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار".

ج – التطبيق الجزئي سبيل للتطبيق الكلي:

إن التدرج في التطبيق يعني إقامة الشرع جزءاً فجزءاً، فإذا حانت الفرصة واستكملت عناصر جانب من الشرع فيجب تطبيقه والعمل به، ولا يجوز تأجيله وتأخيره لاستكمال جميع الجوانب التي لا ترتبط به ارتباطاً مباشراً.

يقول الشيخ مصطفى الزرقا رحمه الله تعالى عن العقوبات الشرعية مثلاً: "فإذا لوحظ أن تطبيق عقوبة الحدود الأربعة أصبح متعذراً في زمان أو مكان، فمن الممكن تطبيق عقوبة أخرى، ولا يوجب هذا ترك الشريعة أجمع"([٥٥]). ويقول عن مشكلة الربا والفائدة في المعاملات التجارية وأعمال المصارف: "إن هذه المشكلة يمكن حلها في مبادئ الشريعة بطرق عديدة، إما بالاستناد إلى قاعدة الضرورات أو الحاجات والتدابير الاستثنائية الموقوتة إلى أن يقام في المجتمع الإسلامي نظام اقتصادي متجانس يغني الناس عن الالتجاء إلى نظام

الفائدة"([٥٦]). وهذا يؤيد الدعوة إلى الالتزام المرحلي بالأحكام، ليتم التطبيق الكلي والكامل.

ويقول الأستاذ توفيق علي وهبة: "وليس معنى دعوتنا إلى تطبيق الإسلام كاملاً هو الانتظار لحين تغيير كل القوانين والنظم مرة واحدة، ولكن نبدأ في العودة إلى التشريع الإسلامي، وتطبيق ما يتم إنجازه من قوانين أولاً بأول، إلى أن يتم تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً([٥٧]).

---

[٥٤] محمد أبو زهره – أصول الفقه – دار الفكر العربي – ص ٥٦- ٥٩

[٥٥] مصطفى أحمد الزرقاء - المدخل الفقهي العام ٥١/١

[٥٦] مصطفى أحمد الزرقاء - المدخل الفقهي العام ٥١/١

[٥٧] توفيق علي وهبة - الإسلام شريعة الحياة - ص١٠

د – مراعاة الواقع:

إن واقع المسلمين اليوم يختلط فيه الحلال مع الحرام، وتتعدد فيه القوانين والأنظمة المختلطة من الشريعة الإسلامية، ومن غيرها، وإن المجتمع اليوم لا يمكن تسميته مجتمعاً إسلامياً، وبالتالي فلا يمكن تطبيق الأحكام الشرعية عليه دفعة واحدة، ولابد من التدرج والروية.

وإذا كان من المستحيل أن يطبق هذا النظام على مجتمع لا يدين بالإسلام، فإنه من العسير تحقيق أحكام هذا القانون في مجتمع إسلامي تكدرت فيه بعض المشارب الأسرية والاجتماعية، وبعدت عنه في بعض النواحي، فلابد من إزالة هذا الكدر، وتقريب هذا البعد حتى يزاول التشريع الإسلامي مهمته" .

وإن كثيراً من المسلمين: أفراداً وجماعات يتفاوتون في معرفة الشرع والتمسك بأحكامه، وكثير منهم لا يعرف من الإسلام إلا اسمه، وبعضهم يقتصر على العبادات، وبعضهم يلتزم بمجرد الأخلاق، وأغلبهم لا يطبق أحكام الشرع، فكانت الحكمة والمنطق والعقل يفرض وضع الجداول الزمنية لتطبيق الشريعة، للأخذ بيد هؤلاء نحو التطبيق خطوة خطوة.

هـ - التدرج في الأنظمة الوضعية :

إن التدرج في التشريع والتطبيق هو المنهج المتبع في معظم الأنظمة والقوانين والمذاهب السياسية في تاريخ الدول، وإن من يخرج على هذا المبدأ يصاب بالإحباط ويلحقه الفشل ويستمر بالحديد والنار إلى حين، كما حصل في المنظومة الشيوعية والاشتراكية.

يقول الدكتور عبد الحميد متولي: "إذا نظرنا في تاريخ تلك الأنظمة والمذاهب تبين لنا أن الكثير منها تأخذ بسنة التدرج، وأن مراعاة هذه السنة في مقدمة عوامل ما كتب لها من نجاح، وأن عدم مراعاة البعض لتلك السنة يعد في مقدمة عوامل ما كتب على بعض الأنظمة من إخفاق أو انهيار، وعلى بعض المذاهب من اندثار أو عدم انتشار" ثم يقول: "فإذا كانت الطفرة أمراً مستطاعاً بل ومستحسناً أحياناً أو واجباً في ميدان الصناعة أو التعليم كما حدث في اليابان...، إلا أن الطفرة في ميدان المذاهب أو الأنظمة الاجتماعية أو السياسية تعد طريقاً وعراً لا تؤمن عواقبه، وتكثر شروره ومتاعبه، بل كثيراً ما تكون معول هدم يهز من تلك المذاهب والأنظمة أركانها ويقوض بنيانها"([٥٨]).

و – مقابلة البناء بالهدم:

رأينا سابقاً التدرج في التشريع الإسلامي حتى اكتمل، واستمر في التطبيق عدة قرون، ثم بدأ معول الهدم، وتم هدم الأحكام الشرعية بالتدرج شيئاً فشيئاً، وهذا ما نبه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذر منه، فعن فيروز الديلمي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لينقض الإسلام عروة عروة، كما

ينقض الحبل قوة قوة" ([٥٩])، وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لينقضن الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، وأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة" ([٦٠])، وإذا كان الهدم يتم بالتدرج، وهو أسهل، فالبناء يحتاج إلى التدرج بالأولى.

---

[٥٨] عبد الحميد متولي - الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور - ص١٨٠

[٥٩] رواه الإمام أحمد - ٢٣٢/٤

[٦٠] رواه الإمام أحمد -٢٥١/٥

فقد تمّ إلغاء الأحكام الشرعية تدريجياً، ونقضت أحكامها شيئاً فشيئاً منذ العهد العثماني، وتسربت القوانين الإجنبية إلى البلاد الإسلامية قانوناً فقانوناً، بدءاً من قانون العقوبات الذي ألغى تطبيق الحدود الشرعية والقصاص، ثم القانون التجاري، وقانون الشركات، ثم القانون المدني وغيره، ولابد من استخدام نفس المبدأ، والمعاملة بالمثل، لتعود الأحكام الشرعية إلى التطبيق والحياة خطوة خطوة، ويتم بناء الإسلام عروة عروة، وهذا ما يوجبه المنطق والعقل.

ثانيا : التغيير الجزئي.

التغيير الجزئي المحدود أو ما يطلق عليه بالتغيير التدريجي ويحدث هذا التغيير على شكل تغيرات صغيرة تضاف إلى الهدف النهائي للتغيير أي أنة يعمد إلى تقسيم الهدف النهائي للتغيير إلى أهداف جزئية يتم تحقيق كل واحد منها في مرحلة معينة مستفيدا من تراكم الآثار الناتجة عن التغييرات المرحلية السابقة وبالتالي يتحقق الهدف النهائي في نهاية المدة المخططة لبرنامج التغيير.

والصورة الثانية للتغيير الجزئي الانقلاب هو قيام السلطة الحاكمة أو جزء منها بتغيير نظام الحكم القائم بطرق غير شرعية، مثل قيام رئيس الجهورية بتعيين نفسه ملكاً أو تعطيل البرلمان أو الانفراد بالسلطة. أو يقوم الجيش أو بعض وحداته بالإطاحة بالحكومة القائمة والاستئثار بالسلطة وللتمييز بين الثورة والانقلاب يرى فريق من الفقهاء اتخاذ أهداف الحركة موضوع البحث معياراً لها. إن معرفة الثورة تكمن في الأهداف الحقيقية التي تقف وراء تغيير السلطة القائمة. والانقلاب لا يهدف إلا إلى الاستئثار بالسلطة دون إحداث تغيير سياسي اجتماعي أو اقتصادي أو قانوني. أما الثورة فهدفها إحداث تغيير جذري في النظم والأوضاع.

التدرج في التربية والتعليم

التدرج التربوي

لا نبالغ إن قلنا أن موضوع التربية من أهم الموضوعات التي اعتنى بها الإسلام، إذ أن هناك العديد من النصوص التي تعالج من قريب أو تلامس من بعيد علم السلوك الإنساني، وتعمل على ضبطه بهدف الارتقاء به إلى أعلى المستويات، ويتجلى اهتمام ديننا بهذا العلم من خلال بيان النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه بعث ليتمم مكارم الأخلاق، ويضبط السلوك - سواء مع الله تعالى أو مع الناس أو حتى مع النفس- على معرفة الواجبات فيبادر بالقيام بها، وعلى إدراك الحقوق فيحرص على أن ينالها باعتدال، كما نجد أن الإسلام قد ربط بين علم السلوك وبين نظام العبادات من صلاة وصيام وحج وذِكْرٍ وغيرها..، إذ اعتبر الإسلام أن من أهداف المنظومة التعبدية فيه: وصول الفرد والمجتمع إلى مرحلة من التعالي على الانحرافات في الفكر والممارسات، كالصلاة التي تعتبر من جهة عمود الدين، ومن جهة أخرى موجهة للإنسان نحو السمو الأخلاقي والرفعة عن كل دنو، فلا خير في صلاة لم تلامس قلب مؤديها، ولم تحرك فيه الانقطاع عن الفحشاء والمنكر، إضافة إلى أن الإسلام قد انطلق بنا نحو الإيجابية في التصرفات، فإذا كان الإنسان في بعض البلدان يعاقب إذا ألقى بشيء على الأرض، فإننا نجد الإسلام قد خطى أبعد من ذلك عندما كافأ من أماط الأذى عن الطريق، بل عد ذلك شعبة من شعب الإيمان.

ولا بد عند الحديث عن التربية الإسلامية من أن نعرج على بعض المفاهيم المتعلقة بها، و منها مفهوم التدرج في التغيير التربوي المنشود، إذ قد يظن البعض خطأ أن إحداث عملية تعديل السلوك يتم بين ليلة وضحاها، وهو بهذا قد جانب الصواب، لأن من أصعب المهمات التي يقوم بها الإنسان

مهمة تحويل السلوك وتعديله، وهي بالتالي تحتاج إلى وقت كافٍ من التخطيط والتنفيذ المتدرج، فترك الإنسان للعادات التي كانت جزءاً من حياته ليست بالأمر السهل، وفكرة اعتياده على عادات جديدة ليست بالأمر الهيّن كذلك، فكلا الأمرين بحاجة لفترة زمنية كافية سواء في الاعتياد على الترك أو الفعل، وكلما كانت العادة مستحكمة أكثر كلما كانت بحاجة إلى مدة أطول لتغييرها وتعديلها، لذا نجد أن من لا يدرك هذه الحقيقة يفشل في مهمة التربية وتطوير السلوك، إذ سريعاً ما سيصاب بالملل واليأس ويعتبر أن لا قدرة لديه في الوصول إلى الأهداف المرجوة، فعلينا إذاً أن لا نستعجل الشيء قبل أوانه وخاصة فيما يخص العملية التربوية.

وعند الوقوف على هذا المفهوم التربوي من وجهة نظر الإسلام، نجد وبكل وضوح مدى تطبيق التدرج في التربية الإسلامية، ومن ذلك التدرج في تربية الرسول صلى الله عليه وسلم لصحابته رضوان الله عليهم والذي استمر لمدة ثلاث وعشرين سنة، وما ذلك إلا لمعرفة الرسول صلى الله عليه وسلم بأحوال البشر وطبيعة تقبلهم لكل ما هو جديد وكيفية تكييفهم الصحيح مع هذا الجديد حتى لو كان الحق بعينه، لذلك وجدنا مدى الحب والتفاني لمحمد صلى الله عليه وسلم من أشخاص كانوا يعيشون في درك الجاهلية؛ وإذا بهم يتحركون بتدرج تربوي نبوي سلس نحو قمة الإسلام، ليصنعوا بعدها نماذج للسلوك البشري في شتى المجالات، لتبقى هذه السلوكات حديثاً عبر التاريخ([٦١]).

ومن ذلك أيضاً التدرج في نزول آيات القرآن الكريم الذي ارتبط بالتغيير التربوي للسلوك البشري، فلو نزلت آيات تحريم الخمر –مثلاً- دون التدرج الذي مرت به، لكان الامتثال أضعف مما كان عليه حين نزلت الآيات الحكيمة من لدن الحكيم العليم بأحوال البشر متدرجة في النهي عنها شيئاً فشيئاً حتى عافتها الأنفس واقتنعت بضررها واعتادت بالتدرج عن الابتعاد عنها في أوقات الصلوات، فما أن نزلت آيات التحريم حتى اندفع كل من كان مدمناً عليها إلى التخلص منها.

وللتدرج أهميته وثمرته لاسيما إذا كان يعالج قضايا أساسية متصلة عند من يراد دعوتهم وإلزامهم بخلاف ما استقرت عليه أنفسهم وسلوكياتهم ، ولنا فيما أنزل الله تعالى في عملية التدرج بشأن الخمر وحرمته خير مثال ونموذج على ذلك وهي قاعدة مثالية شرعية ، ويقول البعض (وعندما يتعلق الأمر أو النهي بقاعدة من القواعد الإيمانية فإن الإسلام يقضي فيها قضاء حاسما منذ اللحظة الأولى ولكن عندما يتعلق الأمر أو النهي بعادة أو وضع اجتماعي معقَّد فإنَّ الإسلام يتريث به ويأخذ المسألة باليسر والرفق والتدرج ويهيء الظروف الواقعية التي تيسر التنفيذ والطاعة) .

ففي هذا الكلام بيان للطريقة التي كان يعالج بها القرآن القضايا الاجتماعية الواقعية فما كان منها يتعلق بقضايا الإيمان والعقيدة الذي لا يحتاج إلى تريث وترقيع فكان يفصِل في القضية من الخطوة الأولى ويبين ما هو الحق في ذلك ، وأما ما كان يتعلق من عادات وتقاليد راسخة في النفوس ، وشابت عليها الطباع فكان يأتي العلاج فيها بالأسلوب المتتابع الخطوات والمتواصل المرتب بالتدرج والحكمة والبيان .

ويؤيد هذا ما قالته عائشة رضي الله عنها (إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصَّل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ولو نزل أوَّل شيء لا تشربوا الخمر لقالوا : لا ندع الخمر أبدا ،ولو نزل لا تزنوا لقالوا لا ندع الزنا أبدا)([٦٢]) وأبسط مثال يُوضِّح هذا

[٦١] د محمد خروبات – الفكر الإسلامي المعاصر – دراسة في التدافع الحضاري – الطبعة الأولى – ص ١٤٥- ١٥٩

[٦٢] صحيح البخاري (فضائل القرآن / رقم ١٩١٠)

المعنى ما انتهجه النص القرآني في معالجة مشكلة الخمر التي كانت من الأمور والعادات الراسخة في حياة العرب ، وكان الشراب الأساسي في اجتماعاتهم ومجالسهم اليومية ، فكان النص القرآني ينزل على مراحل للوصول إلى تخليصهم منها نهائيا بشكل فيه رضا وطواعية منهم وتسليما لأمر الشارع .

قال أهل العلم من المفسرين : كان تحريم الخمر بالتدرج لأنهم كانوا قد أُلِفوا شربها وحبَّبها الشيطان إلى قلوبهم ، فأول ما نزل في أمرها (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس)([٦٣]) فترك عند ذلك بعض المسلمين شربها،ولم يتركه آخرون ثم نزل قوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون...)([٦٤]) فتركها البعض في غير أوقات الصلاة حتَّى نزلت هذه الآية (يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه...)([٦٥]) فلما بلغ (فهل أنتم منتهون) قال عمر رضي الله عنه انتهينا ربنا انتهينا([٦٦]).

أضف إلى ذلك تلك اللفتة في أن أغلب الشريعة الإسلامية من أحكام الصيام والزكاة، وأحكام العمرة والحج وأحكام ستر العورة وغيرها، لم ينزل شيء منها إلا بعد سنوات من البعثة، فكلها نزلت بعد الهجرة النبوية إلى يثرب، فلم يكن قبل ذلك وقتها، لأن التدرج التربوي يستلزم أن نبدأ بتقبل الفكرة الجديدة وتصديقها والإيمان بها، ثم يأتي بعد ذلك الاهتمام المتدرج بتعديل السلوك وصناعة الإنسان الجديد الذي تكونت فيه أرضية صالحة من الإيمان لاستقبال الأحكام الشرعية الجديدة، ولعل هذا الوعي النبوي لحقيقة التدرج في التغير أوجد لنا جيلاً قرآنياً فريداً ونموذجاً بشرياً متميزاً مطبقاً لمفاهيم التدين بعيداً عن المغالاة والتشدد.

لذا علينا أن نبتعد عن التسلط والقهر التربوي متمثلاً في إرغام الآخرين على السلوك السريع لما نطلب منهم سواء تحت شعار الواجب الشرعي أو الواجب الأسري أو الوطني ... بل علينا أن نراعي مفهوم التدرج، ونسعى إلى تحقيقه في برامجنا التربوية سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في أي مؤسسة تربوية أخرى تسعى للوصول إلى النهوض الحقيقي الفاعل في العملية التربوية، فالوصول المتدرج إلى الهدف التربوي أقوى وأمتن وأدعى في الاستمرار والدوام.

التدرج في التعليم

إن التدرج في الأمور قاعدة شرعية عظيمة بل أصل من الأصول التي دل عليها الكتاب و السنة في كثير من القضايا سواء التي كانت تتعلق بالخلق أو بالتشريع فالتدرج سنة من سنن الخلق الإلهي للكون والعالم بسماواته وأراضيه (إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ)([٦٧]). فتدرَّج خلقُ الله لها في ستة أيام من أيامه سبحانه وهو القادر على أن يقول لها في جزء من اللحظة كن فتكون وللمزيد ففي القرآن إشارات كثيرة لهذا المعنى .

و من هنا كان التدرج في عملية التربية والتعليم مسلك نبوي حكيم آثاره جيدة وفعالة ، وفي السنة من هذا النوع الشيء الكثير.

---

[٦٣] البقرة / آية ٢١٩

[٦٤] النساء (آية ٤٣)

[٦٥] المائدة (آية ٩٠)

[٦٦] انظر نيل المرام في تفسير آيات الأحكام /ص٢٢٠

[٦٧] الأعراف:٥٤

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذا إلى اليمن قال له:(إنَّك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، وفي رواية (إلى أن يوحِّدوا الله) فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أنَّ الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوك لذلك فإيَّاك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينـــها وبين الله حجاب)([٦٨])

هذا الحديث أصل من أصول الإسلام العظيمة حيث اشتمل على بيان المنهج الدعوي الصحيح ففيه التنبيه على الدعوة والتعليم بالتدرج ومراعاة الابتداء بالأهم فالأهم ، فكلمة التوحيد هي الأصل الأول الذي ينبغي أن يبدأ به كل داع ومعلِّم إذ هي مفتاح الإسلام وأول واجب أوجبه الله على الخلق ، ولهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عليهم الصلاة والسلام (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت)([٦٩]) ، وقوله(وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إلا أنا فاعبدون) ([٧٠])

ثم يتبعه الأهم فالأهم من الواجبات والفرائض مراعيا في ذلك واجب الوقت من حيث الزمان والمكان .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : قد عُلِم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم واتفقت عليه الأمة أنَّ أصل الإسلام وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدا رسول الله ، فبذلك يصير الكافر مسلما والعدو وليا والمباح دمه معصوم الدم والمال ، ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل في الإيمان ، وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان ، وفي الحديث البدء في الدعوة بالتعليم الأهم فالأهم([٧١]) فبدء بالاعتقاد ثم السلوك . وشرط الانتقال من مرحلة إلى أخرى الطاعة، لذلك قال صلى الله عليه وسلم: (فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم) ، وقال النووي رحمه الله : هذا يدل على أنَّ المطالبة بالفرائض في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام . ثم ثنى بالصلاة بعد كلمة التوحيد لأنها أعظم واجب بعد الشهادتين ،ثم ذكر له بقية الأركان مراعيا الأهم فالأهم .

ومما يلتحق بهذا الباب حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال :(يسِّروا ولا تعسِّروا وسكِّنوا ولا تنفروا)([٧٢])

(يسروا) أمر بالتيسير وهو الأخذ بما هو أسهل لينشط الناس في العمل .

(سكنوا) من التسكين ضد التحريك والمراد إدخال الطمأنينة والهدوء على النفس

---

[٦٨] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، (.((الجزء الأول، كتاب الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، حديث رقم ١٩ ، ص ٥٠) وكذلك أخرجه البخاري في مواضع (رقم ١٤٥٨- ٤٣٤٧- ٧٣٧١)

[٦٩] النحل /آية ٢٧

[٧٠] الأنبياء /آية ٢٦

[٧١] نقلا من تيسير العزيز الحميد (ص١٢٧)

[٧٢] أخرجه أحمد في المسند (١٣١/٣) والبخاري (رقم ٦١٢٥) ومسلم (رقم ١٧٣٤) وفي لفظ آخر عندهما عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ومعاذ إلى اليمن فقال : يسرا وتعسرا - وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا) البخاري (رقم ٣٠٣٨) ومسلم (١٧٣٣)

وتحت باب العلم قبل القول والعمل في(كتاب العلم) قال البخاري رحمه الله :وقال ابن عباس رضي الله عنهما قال:كونوا ربانيين :أي حلماء فقهاء ، ويقال الربَّاني الذي يُربِّي الناس بصغار العلم قبل كباره . قال الحافظ رحمه الله : المراد بصغار العلم ما وضُح من مسائله ، وبكباره ما دق منها([٧٣])
أي يكون البدء بالسهل الواضح الخفيف على النفس قبل الصعب الثقيل الغامض ، لأن النفس تنشط للذي تعلمه وتفهمه وتقدر عليه ، ثم بالتدرج تألف وترغب في المزيد .
ويقول أيضا في بيان المعنى من الحديث ما نصه :(المراد بالحديث تأليف من قرب إسلامه وترك التشديد عليه في الابتداء، وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي أن يكون بالتلطف ليُقبل وكذا تعليم العلم ينبغي أن يكون بالتدريج لأنَّ الشيء إذا كان في ابتدائه سهلا حبب إلى من يدخل فيه وتلقاه بانبساط وكانت عاقبته غالبا الازدياد بخلاف ضده)([٧٤]).
وللغزالي رحمه الله كلام جيد في هذا المعنى مفاده:إنَّ العلوم مرتبة ترتيبا ضروريا وبعضها طريق إلى بعض ، والموفق من راعى ذلك الترتيب والتدريج لذا قيل : إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع.([٧٥])
فمراعاة التدرج في الدعوة إلى الله والتبليغ والتربية والتعليم أسلوب جدير بالاهتمام والعناية لما يتحقق بسببه من نتائج وفوائد مثمرة إذ أنَّ التكليف بالكثرة ممَّالا يطيقه الناس ، فطبيعة المكلَّفين لا تتقبل الأخذ بجميع الفرائض والتكاليف إذ أنَّ ذلك يدعو إلى التولِّي وعدم الامتثال ، ولهذا كان القرآن ينزل منجَّما على حسب الأحوال والأحداث والوقائع مراعيا في ذلك طبيعة هذا الجنس البشري الضعيف .
قال القرطبي رحمه الله : عند قول الله تعالى(وقرآنا فرقناه لتقرآه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا)([٧٦]) : أي أنزلناه نجما بعد نجم ، ولو أخذوا بجميع الفرائض في وقت واحد لنفروا .
وهكذا كان القرآن يتدرج في تقرير العبادات وفرضها ، وفي تحريم العادات والتقاليد الفاسدة التي رسخت في المجتمع ، واستحكمت في القلوب والنفوس كالربا والزنا وغيرها .
وفي هذا المعنى قال الدكتور أكرم ضياء العمري في مقال له : الرسول داعيا ومربيا(كان الرسول صلى
الله عليه وسلم يحصر همَّه الأول في بيان التوحيد فإذا شهد المدعو بوحدانية الله وضّح له بقية جوانب الإسلام فإنَّ من يشهد بالإلوهية يتقبل تعاليم الله تعالى وأوامره ونواهيه جملة وتفصيلا ، وعنده لا يحتاج إلى مزيد من التعليل وبيان الحكمة ومحاولة الإقناع في كلِّ صغيرة وكبيرة من أحكام الإسلام وآدابه ... ثم قال : فلو أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على المدعوين أحكام الإسلام عقيدة وشريعة وآدابا دفعة واحدة فلا
شكَّ أنهم سيثقل عليهم الأمر ويستصعبونه لكنه كان يعرِض الإسلام بيسر وسماحة ويبني عقيدتهم وأخلاقهم بالتدرج حسب القاعدة التي أوضحها (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة)([٧٧])

---

[٧٣] ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٠/١)
[٧٤] ابن حجر العسقلاني - فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٣/١)
[٧٥] إحياء علوم الدين (٥٢/١)
[٧٦] الإسراء (/آية ١٠٦)

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : وكذلك التائب من الذنوب والمتعلم والمسترشد لا يمكن في أول الأمر أن يؤمر بجميع الدين ويذكر له جميع العلم ، فإنه لا يطيق ذلك وإذا لم يطيقه لم يكن واجبا عليه في هذه الحال ، وإذا لم يكن واجبا لم يكن للعالم أو الأمير أن يوجبه جميعه ابتداء بل يعفو عن الأمر والنهي بما لا يمكن علمه وعمله إلى وقت الإمكان كما عفا الرسول صلى الله عليه وسلم عمّا عفا عنه إلى وقت بيانه ، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات،لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل ([٧٨]).اهـ

وباتباع هذا الأسلوب السليم المتميز تحصل بركة الدعوة والعلم لأن النفس البشرية عموما جبلت على حب الاقتناع بالرفق واليسر وهو خير كله وفي الحديث عن جابر رضي الله عنه :(من يحرم الرفق يحرم الخير كله)([٧٩])

وجاء في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(إنَّ الله رفيق يحب الرِّفق ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه)([٨٠]) . ومن المواقف التي يتجلَّى فيها رفق النبي صلى الله عليه وسلم قصة الفتى الأنصاري الذي قال :(ائذن لي بالزنا يا رسول الله ! فاقبل القوم عليه

فزجروه وقالوا : مه مه، فقال عليه الصلاة والسلام : ادنه ، فدنا منه قريبا ،قال : فجلس قال : أتحبه لأمك ؟ قال : لا والله جعلني فداءك ، قال : ولا الناس يحبونه لأمهاتهم، قال : أتحبه لابنتك ؟ قال : لا والله يا رسول الله جعلني الله فداءك ، قال: ولا الناس يحبونه بناتهم ..) ثم ذكر له النبي صلى الله عليه وسلم الأخت والعمة والخالة وفي كل ذلك بقول الفتى لا والله جعلني فداءك ثم وضع

النبي صلى الله عليه وسلم يده عليه وقال : اللهم اغفر ذنبه وطهر قلبه وحصن فرجه فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء([٨١]) .

فلقد استطاع النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الأسلوب وهذه الحنكة وهذا الرفق أن يجعل الفتى يستنتج الحكم بنفسه ويقتنع به .

وقد كان الرجل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم يريد الإسلام فيشترط على النبي صلى الله عليه وسلم صلاتين فيقبل منه لما كان يتألف الناس على الإسلام.

ففي مسند الإمام أحمد من حديث قتادة عن نصر بن عاصم الليثي عن رجل منهم (أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم على أن يصلي صلاتين فقبل منه)([٨٢])

قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية عبد الله : إذا أسلم على أن يصلي صلاتين يقبل منه فإذا دخل في الإسلام يؤمر بالصلوات الخمس([٨٣]).

---

[٧٧] نقلا من مجلة مركز بحوث السنة والسيرة / العدد التاسع ١٤١٧هـ ص ١٣٧ – والحديث أخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد والطبراني في الكبير عن ابن عباس بلفظ (أحب الأديان إلى الله الحنيفية السمحة) انظر السلسلة الصحيحة رقم ٣- ٨٨١ وكذلك مجموع الفتاوى ٢٠ /٦٠

[٧٨] مجموع الفتاوى ٢٠ /٦٠

[٧٩] صحيح الجامع ٦٦٠٦

[٨٠] رواه مسلم في الصحيح (البر والصلة /باب فضل الرفق) رقم ٢٥٩٢ – وأيضا حديث رقم (٢٥٩٣)

[٨١] أخرجه أحمد في المسند (٢٥٦/٥)- موارد الظمآن ص ١٥٧.

[٨٢] أخرجه أحمد في المسند (٢٥/٥-٣٦٣)

[٨٣] نقلا من فتح الباري لابن رجب (٥٢٤/٤)

فكان ذلك منه صلى الله عليه وسلم ليتألفه ثم يلزمه بأحكام الشرع على التدرج ومسايرة مع حال إيمانه .

فعلى هذا المنهج القويم والخلق الكريم والأسلوب الجميل سار سلف الأمة من الصحابة ومن بعدهم، فكانوا كما وصفهم الواصف أبر هذا الأمة قلوبا وأكثرها علما وفهما وأشدها ورعا وأعظمها رفقا بالناس رضي الله عنهم . وقد أعطى لنا الشاطبي صورة من هذه الحقيقة كما في الموافقات فقال : وعلى هذا النحو مرّ السلف الصالح في بث الشريعة للمؤلف والمخالف ومن نظر في استدلالهم على إثبات الأحكام التكليفية علم أنهم قصدوا أيسر الطرق وأقربها إلى عقول الطالبين لكن من غير ترتيب متكلف ولا نظم مؤلف، بل كانوا يرمون بالكلام على عواهنه ولا يبالون كيف وقع في ترتيبه إذا كان قريب المأخذ سهل الملتمس . اهـ([٨٤])

وإجادة التربية في التعليم دليل على معرفة المربي والمعلم بطرائق التعليم قال ابن بدران في المدخل : ينبغي أن يكون المعلم حكيما يتصرف في طرق التعليم بحسب ما يراه موافقا لاستعداد المتعلم وإلا ضاع الوقت بقليل من الفائدة وربما لم توجد الفائدة أصلا .

ويقول ابن خلدون رحمه الله : " اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين يكون مفيدا إذا كان على التدرج شيئاً فشيئاً وقليلاً قليلاً يلقى عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب ، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول مايرد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن وعند ذلك يحصل له ملكه في ذلك العلم إلا أنها جزئية وضعيفة وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسائله ثم يرجع به إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها ويستوفي الشرح والبيان([٨٥])

ويوجد بعض الأخطاء السلوكية الشائعة في التربية عند عدم تطبيق التدرج عند الممارسة الواقعية للتربية في بعض مؤسسات التربية وأقرب مثال على ذلك ما نراه من بعض الآباء حين يوصي أبناءه بالصدق ولا يمتثله في نفسه فمن المفترض أن يكون قدوة في نفسه ويبادر في إصلاح أخطائه ثم ينصح غيره عملاً بقوله تعالى "ياأيها الذين آمنوا قو أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة"([٨٦])

وسماه الشاطبي كما في الموافقات فقال :ويتصور ذلك فيمن يتبجح بذكر المسائل (أي يتكلم بالمسائل الصعبة الغامضة ليس فيها مراعاة لحال وعقل المتلقي) لمن لا يحتمل عقله إلا صغارها على ضد التربية المشروعة فمثل هذا يوقع في مصائب ومن أجلها قال علي رضي الله عنه:((حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله))([٨٧])

وقد يصير ذلك فتنة على بعض السامعين ... فلا يصح للعالم في التربية العلمية إلا المحافظة على هذه المعاني ، وإلا لم يكن مربيا واحتاج هو إلى عالم يربيه([٨٨]) .

---

[٨٤] نقلا من فتح الباري لابن رجب (٥٩/١)

[٨٥] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، المقدمة ، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤ ه- الفصل التاسع والعشرون- ص ٥٣٣

[٨٦] سورة التحريم : ٦

[٨٧] أخرجه البخاري معلقا (كتاب العلم / باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا)

[٨٨] نقلا من منهاج طالب العلم للأسمري

وهذا يدفعنا إلي القول بضرورة مراعاة الفروق الفردية عند المستمعين والمتلقين والطلاب. ولقد تحدث ابن قدامة وهو يعدّد وظائف المعلم عن ذلك فقال: "ومنها: أن ينظرَ في فهم المتعلّم، ومقدار عقله، فلا يُلقي إليه ما لا يدركه فهمه، ولا يحيط به عقله"([٨٩]).

ولقد مرّ عمر بن الخطاب على امرأة وهي توقِظ ابنها لصلاة الصبح، فهو يأبى، فقال: (دعيه، لا تعنتيه، فإنها ليست عليه حتى يعقلها).([٩٠]) وهذه لفتة الي ضرورة مراعاة تكليف الطفل ما يعقله عند العملية التربوية.

وكذلك استخدام أسلوب التعريض عند العملية التربوية ومما يؤثر في ذلك ما قال القرافي وهو يعدّد صفات

المربي: "أن يزجرَ المتعلّم عن سوء الأخلاق بطريق التعريض ما أمكن، ولا يصرّح؛ لأن التصريح يهتك حجاب الهيبة، ويورث الجرأة على الهجوم"([٩١]).

لذا لا بد من تلمس خطوات المنهج الذي تربى وتعلّم عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه القرآن وهو التدرج بدءا بالمفصل أولاً .

أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : " إنما نزل أول ما نزل سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس للإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا : لا ندع شرب الخمر ، ولو نزل أول شيء : لا تزنوا لقالوا : لا ندع الزنا ، وإنه أنزلت(وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ)([٩٢])، بمكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني جارية ألعب ، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده"([٩٣]) .

وهذا الوصف منها رضي الله عنها لبيان أثر المنهج الذي تنزّل به القرآن من أعظم ما يكون خطراً على من خالفه ولم يلتفت إليه ، فإن قولها (ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا : لا ندع شرب الخمر ...) بيان لحال صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نهي الله ورسوله ، فالآمر هو الله والمبلغ رسول الله والمأمور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بعد هذا ــ لو أن منهج التدرج في تنزّل القرآن خُولف ــ يكون الرد (لا ندع شرب الخمر ، لا ندع الزنا) .

فما بالك بجواب غيرهم من بقية الأمة حين يُقال لهم أولاً (لا تشربوا الخمر ، لا تزنوا ، لا تفعلوا كذا وكذا) ؛ الجواب نراه عياناً بياناً في موقف الأمة من أومر ربها وأوامر رسولها صلى الله عليه وسلم ، ولاشك أن هذا ليس هو السبب الأوحد ، لكنه سبب رئيس لابد من التفطن له .

وهو الذي ذكرته عائشة في الحديث السابق حين قالت : (إنما نزل أول ما نزل سورة من المفصل([٩٤]) فيها ذكر الجنة والنار) . وحين قالت : "وإنه أنزلت (بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ

---

[٨٩] مختصر منهاج القاصدين (ص٢٦).
[٩٠] انظر: العيال لابن أبي الدنيا (ص٢٢٠).
[٩١] انظر: إحياء علوم الدين (٧١/٢).
[٩٢] سورة القمر الآية ٤٧
[٩٣] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط ٣، دار ابن كثير، بيروت. ١٤٠٧ ه،(الجزء الرابع، كتاب فضائل القرآن، باب: تأليف القران، ،حديث رقم ٤٧٠٧ ، ص ١ .)
[٩٤] قال ابن حجر في الفتح :" أن المفصل يبدأ من سورة (ق) إلى آخر القرآن على الصحيح ". وفي تسميته بالمفصل للعلماء أربعة أقوال : أحدها : لفصل بعضه عن بعض . والثاني : لكثرة الفصل بينها ببسم الله الرحمن الرحيم . الثالث : لإحكامه . والرابع : لقلة المنسوخ فيه ".

أَدْهَى وَأَمَرُّ)([٩٥]) ، بمكة على رسول الله وإني جارية ألعب ، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده " .

وهذا هو منهج الصحابة : وفي مصنف عبد الرزاق : أن عمر كان لا يأمر بنيه بتعليم القرآن ، ويقول : إن كان أحد منكم متعلماً فليتعلم من المفصل فإنه أيسر. وفي صحيح البخاري (باب تعليم الصبيان القرآن) : عن سعيد بن جبير قال : إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم ، قال : وقال بن عباس رضي الله عنهما : جمعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت له : وما المحكم ؟ قال : المفصل . وقال رضي الله عنهما: تُوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم. فابن عباس حين بدأ في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالمفصل (المحكم) .

فالبدء بالمفصل له ميزة أنه يغرس الإيمان في القلب كأمثال الجبال .

فسور المفصل تجعل القلب يثوب ويطمئن بالإيمان فإذا جاء الحلال والحرام بعد ذلك كان السمع والطاعة لرب العالمين ولرسوله الأمين .

وبين أيدينا شاهد حيٌ لا يغيب وهم الصحابة من السابقين الأولين حين زكّت نفوسهم هذه الآيات العظيمة من هذا الكتاب العظيم ، حتى أصبح الإيمان في قلوبهم كالجبال الرواسي .

ومما ينبغي التنبيه عليه في مثل هذا الموطن أن حزب المفصل من كتاب الله جاء لتقرير ثلاث حقائق :

الأول: توحيد الله في ربوبيته وألوهيته .

الثاني: إثبات البعث والدار الآخرة .

الثالث: الأمر بمكارم الأخلاق .

لعل قارئ المفصل يُفيد منه في حين تدبره لهذا الحزب من القرآن أنه أيسر في الفهم لأنه محكم ليس فيه متشابه إلا ما ندر . وقد سبق قول عمر : إن كان أحد منكم متعلماً فليتعلم من المفصل فإنه أيسر .

وقول ابن عباس : جمعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقيل له : وما المحكم ؟ قال : المفصل . فهو محكم ظاهر ، بخلاف غيره من القرآن ففيه متشابه . وهذا يعني أن حفظ القران يجب أن ينطلق من الجزء الأخير أي من قصار السور ويتجه إلي الأعلى أي من سورة الناس إلي البقرة فانه أيسر للحفظ وأسهل حيث تكبر الحافظة عند الإنسان شيئا فشيئا ، والي هذا أشار ابن مسعود فيما أخرجه الدارمي وغيره قال : إن لكل شيء سناماً وإن سنام القرآن سورة البقرة ، وإن لكل شيء لباباً وإن لباب القرآن المفصل . أفيُبتغى الوصول للسّنام العالي قبل اللُّباب الداني ؟!

أخطاء في علاج الأخطاء

يمثل تصحيح الخطأ جانباً مهماً من الأدوار التي يقوم بها المربي؛ إذ كثيراً ما يجد نفسه أمام أخطاء من يربيهم، وقد تكون أخطاءً فردية أو عامة، وقد تكون نتاج البيئة المنزلية أو المجتمع الأوسع، وقد تكون طارئة أو مزمنة.

وأياً كان الأمر فهي تحتاج إلى مراجعة منهجنا وأساليبنا في التعامل معها، وفي هذا المبحث سنتناول بعض الأخطاء التي قد نقع فيها في علاجنا لأخطاء من نربيهم.

[٩٥] القمر ٤٦

١ - اعتبار تصحيح الأخطاء وحده هو منهج التربية: يمثل تصحيح الأخطاء عند بعض المربين المنطلق الوحيد للتربية، وعليه فالتربية عندهم تبدأ من تحديد قائمة بالأخطاء والملحوظات، ومن ثم ترتيب البرامج لتصحيحها وتلافيها، فتمثل الأخطاء المنطلق الوحيد في رسم البرامج، والمعيار الوحيد في تحديد نوعية ما يقدم للناس، وتبدو آثار هذا الأسلوب من التفكير في اختيار الموضوعات التي يتحدث فيها لفئة معينة من الناس، فحين يستضاف أحد المتحدثين يُقترح عليه موضوعات تدور حول الأخطاء والملحوظات الشائعة لدى المخاطبين، أو يَسْأل هو عنها لتكون محور حديثه.

وهذا الأسلوب يتولد منه آثار غير محمودة؛ فحين نسلك هذا المسلك فغاية ما نحققه إذا نجحنا - ولن نحقق النجاح الكامل - أن نحافظ على الإنسان عند مستوى محدد.

وثاني هذه الآثار أن تسيطر لغة النقد على حديثنا فتترك هذه اللغة أثرها على أولئك الذين لم يعد يطرق سمعهم غيرها، فيعيشون حالة من الإحباط والشعور بالفشل والنقص على الدوام.

وفرق بين عطاء هؤلاء، وأولئك الذين غرست لديهم الثقة بإمكاناتهم وقدراتهم، ورفعت لهم المنارات ليتطلعوا إليها ويسيروا نحوها.

وثالثة الآثار في أن يحصر العطاء في زوايا محددة وهي تلك التي تبدو فيها أخطاء واضحة صارخة، أما البناء وتفعيل الطاقات وتنمية المواهب فلن يجد له مكاناً عند هؤلاء الذين يسيطر عليهم هذا المنطق في التفكير. لذلك من الخطأ الكبير أن يتم توجيه الملكات والمواهب حسب ميول المربَّى:

قال ابن القيم: "ومما ينبغي أن يعتمَد حالُ الصبي وما هو مستعدّ له من الأعمال ومهيّأ له منها؛ فيعلم أنه مخلوق له، فلا يحمله على غيره ما كان مأذوناً فيه شرعاً، فإنه إن حمله على غير ما هو مستعدّ له لم يفلِح فيه، وفاته ما هو مهيّأ له، فإذا رآه حسنَ الفهم صحيحَ الإدراك جيّد الحفظ واعياً فهذه من علامات قبوله وتهيُّئِه للعلم... وإن رآه بخلاف ذلك من كلّ وجه وهو مستعدّ للفروسية... مكّنه من أسباب الفروسية والتمرّن عليها"([٩٦]).

٢ - تجاهل الخطأ حتى يستفحل:

إن المشاكل الكبيرة لا تولد دفعة واحدة، والنار تنشأ من مستصغر الشرر، لذا فكثير من الصفات السيئة في البشر تبدو بذرة صغيرة يسقيها الإهمال والتسويف، ويُمدها التجاهل بماء الحياة حتى تنمو وتترعرع لتتجذر في النفس فيصعب اقتلاعها وزوالها. لذلك يجب متابعة الطفل وتقويمه حتى لا يكبر الطفل ويكبر معه الخطأ والاعوجاج، ولقد حث القاسمي على ذلك فقال: "ومهما رأى فيه - أي: في الصبي - مخايل التمييز فينبغي أن يحسن مراقبته، وأول ذلك ظهور أوائل الحياء... فالصّبي المستحى لا ينبغي أن يهمَل ، بل يستعان على تأديبه"([٩٧]).

وأعظم شاهد على ذلك ما نراه من أن كثيراً ممن يضلّون بعد الهدى، وينتكسون بعد الاستقامة، كان سبب ذلك أخطاء وأحوال من الضعف تدرجت بهم وتركوها حتى تستفحل.

وكثيرة هي المشكلات والأخطاء التي نقع فيها نحن، أو يقع فيها من نتولى تربيته، ونهملها ولا نعبأ بها فلا تلبث أن تستفحل وتأسرنا لتصبح جزءاً من سلوكنا.

---

[٩٦] ابن القيم - تحفة المودود بأحكام المولود (ص١٤٨).

[٩٧] موعظة المؤمنين (ص٢٠٤).

وسواء كان الدافع لإهمال العلاج وتأخيره التسويف والعجز والكسل، أو افتراض أن الزمن كفيل بحله وتجاوزه، أو المبالغة في مراعاة نفسية المخطئ والخوف على جرح مشاعره، سواء كان هذا أو ذاك فالنتيجة لا تعدو واحدة من ثلاث:

أ - أن يذوب السلوك السيئ في نفس صاحبه ويصبح جزءاً من شخصيته، فيسعى لتبريره والدفاع عنه، واتهام من يلومه بالغلو والتشدد، وما أكثر ما نرى هذه الصورة.

ب - أن يستفحل في النفس فيرى صاحبه أنه قد صار صفة ملازمة له، وأنه لا يستطيع الخلاص منه أو

الفكاك، وقد يدعوه ذلك إلى الإفراط في ركوب الانحراف والشطط.

ج - أن يستفيق بعد فترة، فيلوم أولئك الذين تجاهلوا هذا الخطأ، والأغلب أن يبالغ في ذلك، وقد يقوده هذا إلى التخلي عن بعض الميادين الخيرة.

٣ - ردة الفعل وعلاج الخطأ بخطأ آخر:

يترك الخطأ أثره الواضح عند من يرقبه، وقد تكون مشاعره جياشة فيولد وقوع الخطأ لديه أثراً قد يغفل فيه عن الأسلوب الأمثل في التعامل معه، وهو موقف طبيعي في النفس الإنسانية ، ولعل من أمثلة ذلك ما وقع لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم في حالات عدة.

ومنها قصة الأعرابي الذي بال في المسجد وهي مشهورة في السنة؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلّم: "دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء؛ فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين".([٩٨]). و لفظه في مسلم: عن أنس بن مالك، أيضا قال: "بينما نحن في المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء أعرابي. فقام يبول في المسجد. فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: مه مه. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تزرموه. دعوه" [قوله لا تزرموه أي لا تقطعوا بوله] فتركوه حتى بال. ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه فقال له "إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر. إنما هي لذكر الله عز وجل، والصلاة، وقراءة القرآن"، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم دعنا نرى النتيجة المترتبة على هذا التصرف الذي اتسم بالرفق أن وقف الأعرابي وقال كما في جامع الأصول ، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : قال : « قام رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- في الصلاة ، وقمنا معه ، فقال أعرابي: اللَّهمَّ ارحمني، ومحمدا، ولا تَرْحَمْ معنا أحدا ، فلما سلّم رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- قال : لقد تَحَجَّرْتَ وَاسِعا - يُريدُ : رحمةَ الله».([٩٩])

ومثله حديث أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: "إن فتى شاباً أتى النبي صلى الله عليه وسلّم فقال: يا رسول الله، ائذن لي بالزنا، فأقبل القوم عليه فزجروه، قالوا: مه مه، فقال: ادنه. فدنا منه قريباً، قال: فجلس، قال: أتحبه لأمك ؟... - إلى أن قال: فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء".([١٠٠]). ففي هذه النصوص نظر الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى عظم الخطأ فتعاملوا معه بما يرون أنه يليق به،

---

[٩٨] رواه البخاري ٢٢٠، ورواه مسلم ٢٨٤ من حديث أنس، رضي الله عنه

[٩٩] أخرجه البخاري، وأبو داود، والنسائي. رقم الحديث في جامع الأصول: ٢٦٢٦

[١٠٠] رواه أحمد ٢١٧٠٨ ٥/ ٢٥٧

أما النبي صلى الله عليه وسلّم فنظر إلى أمر أبعد من ذلك، ألا وهو أثر ذلك على صاحب الخطأ نفسه.

كثير من المتحدثين يحتجون بهذه الأحاديث وغيرها، ويشددون على الذين يقعون في هذا الخطأ، ويغفلون عن أن الصحابة رضوان الله عليهم وقعوا في ذلك، وإن كانت الحجة في فعل النبي صلى الله عليه وسلّم وقوله، إلا أن وقوع مثل ذلك من الصحابة يدل على أن الأمر لا يخلو منه بشر، واعتراضنا على هؤلاء ليس منصباً على مطالبتهم للدعاة بالرفق، إنما ينصب على أن نطالبهم بأن يرفقوا هم فيمن يطالبونه بالرفق كما رفق النبي صلى الله عليه وسلّم بالصحابة الذين وقعوا في التعنيف .

وحين نطالب المربي بأن يكون متزناً في تعامله مع الأخطاء فهذا لا يعني أن نطالبه بالعصمة وبإلغاء مشاعره ، لكن بالاجتهاد قدر الإمكان.

هذه حالة، وثمة حالة أخرى قد لا يكون المربي أمام خطأ معين مباشر يريد علاجه، بل أمام قصور أو ثغرة لا تتمثل في موقف محدد فهنا يكون عذره أقل من الصورة السابقة إن هو لم يتحكم بردة فعله.

إن ردة الفعل قد ينشأ منها تضخيم الخطأ وربما إشعار صاحبه باليأس، أو قد ينشأ عنها غلو وشطط على

النفس، أو قد ينشأ عنها خطأ آخر في الطرف المقابل. فقد يكتشف الإنسان خطأً في نفسه وحينئذٍ يدعوه الحماس إلى تصحيحه فيتعامل مع نفسه بردة فعل غير متزنة؛ فعلى سبيل المثال: حين يكتشف المرء

أنه مقصر في طلب العلم الشرعي، ويرى أن أقرانه قد فاقوه وسبقوه سبقاً بعيداً، فيسعى إلى تصحيح هذا الخطأ ويرسم لنفسه برنامجاً طموحاً لا يطيق أن يصبر على بعضه فضلاً عن أن يطيقه كله، وحين يبدأ التنفيذ ويخوض الميدان يصطدم بالواقع ويرى أن ثمة مسافة هائلة بين المثال والواقع؛ ثمة مسافة بين تلك الصورة التي رسمها لنفسه وكان يتطلع إليها وبين ما يمكن أن يصل إليه من قدر من التصحيح، وحين يصل إلى هذا الحال فإنه في الأغلب لا يعود إلى التوازن مرة أخرى، وقد يدعوه ذلك إلى إهمال واجبات وحقوق أخرى، وما أكثر ما نقع في هذا. ومن هنا نلمس أهمية التدرّج في العملية التربويّة ولقد قال ابن خلدون: "اعلم أن تلقينَ العلوم للمتعلّمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرّج

شيئاً فشيئاً، وقليلاً قليلاً"([١٠١]).

لكن الأمر قد يتعدى ذلك حين تكون ردة الفعل مسئولة عن رسم المناهج أصلاً؛ فكم نرى من مناهج للتغيير يراهن أصحابها عليها ويرون أنه لا منهج لتغيير الأمة إلا هذا، وأي امرئ يسلك غير هذا الطريق بل أي امرئ لا يتطرف هذا التطرف الذي يتطرف فيه أصحابه فهو لا يملك التأهل لإنقاذ الأمة والتغيير.

وحين تتأمل في هذا المنهج كله تراه لا يعدو أن يكون ردة فعل تجاه خطأ آخر، بل لو تأملت الواقع ووضعت أمامك قائمة من مناهج التغيير المطروحة في الساحة لرأيت أن عدداً منها لا يعدو أن يكون ردة فعل لعلاج خطأ في مناهج أخرى.

[١٠١] ابن خلدون -المقدمة (٧٣٤/١).

٤ - الإفراط في العقوبة([١٠٢]):

تعد التربية فن من الفنون التي تحتاج إلى علم وتدريب، لما لها من أهمية في صياغة وتشكيل النشء، ومن الطبيعي أن يواجه المربي أخطاء ومن واجبه أن يسعى لتعديلها بأساليب فنية لتتحول تلك الأخطاء إلى خبرات و تجارب يستفيد منها الطفل في مسيرة حياته.وتكمن المشكلة عندما يسعى المربي لتعديل السلوك الخاطئ بأسلوب خاطئ، فيكون كمن يريد ضرب الذبابة التي تحركها النسمة اليسيرة من الهواء، بل وتغير مسارها، بمدفع!

ينظر علماء النفس لعملية التربية كعملة لها وجهان ، وجه يمثل الإثابة والآخر يمثل العقاب، وكلاهما لا غنى عنه للحصول على السلوك المطلوب والقيام بالتربية على الوجه الصحيح. ولكن هل يخطر ببال المربي عندما يواجه مشكلة تربوية مع الطفل أن ينتقي أسلوب العقاب المناسب لسنه ونوع الخطأ الذي ارتكبه؟

فالعقاب: هو الإجراء الذي يقوم به المربي في موقف ما للحد من السلوك الغير مرغوب فيه ولتقليل حدوثه في مواقف مماثلة.وهو لا يتمثل في الضرب أو إلحاق الألم البدني في الطفل، إنما قد يكون بكلمة أو نظره أو الحرمان من أشياء محببة للطفل، أو عزله لبعض الوقت. لذا فهو لا يعني إطلاقا إلحاق الأذى بالطفل، بل إنه كلما كان مناسبا للموقف كلما كان أقوى أثرا في التقليل من السلوك الخاطئ، وأقل أثرا في نفسية الطفل ونفوره من المربي.

كما أن له شروطا يجدر معرفتها قبل القيام به ليعطي النتيجة المطلوبة والتي منها:

١- لا يجب عقاب الطفل قبل تعليمه الخطأ والصواب؛ لأنه ولد صفحة بيضاء ليكتسب ويتعلم ممن حوله.

٢- إعلام الطفل السبب الذي عوقب من أجله ليعلم سبب عقابه.

٣- تعليمه السلوك الجيد الإيجابي المقابل للسلوك السلبي الذي عوقب من أجله.

٤- الحوار مع الطفل ليعلم أن العقاب بسبب سلوكه السلبي، بمعنى أن المشكلة في السلوك لا في الطفل ذاته؛ حتى لا تهتز ثقته بنفسه.

٥- البدء بأقل أنواع العقاب، والتدرج به حسب سن الطفل ونوع السلوك وتكراره.

٦- أن يكون العقاب بعد السلوك السلبي مباشرة.

٧- أن لا نأمر الطفل بقول وعمل ويرى من أقوالنا وسلوكياتنا ما يتنافى معه.

٨- تجنب العقاب البدني قدر الإمكان؛ لما له من آثار نفسية عميقة في نفس الطفل، وإن كان المربي لابد فاعلا؛ فليتجنب الوجه لحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: « إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه »([١٠٣]) وليراع تناسب شدة العقاب مع سن الطفل، ويحاول استبداله كلما أصبح الطفل أكثر نضجا.

إن العقاب الشديد قد يولد مشكلات أكبر من الخطأ الأساس، فكثيرا ما يندفع الطفل للكذب؛ تجنبا وخوفا من

العقاب القاسي الذي يزيده عنادا على خطئه، وقد يولد لديه عدوانية أو كبت لمشاعره وانعزالية، وكثيرا ما يجعله فريسة للقلق والإرهاب الاجتماعي؛ لأن ثقته بنفسه اهتزت فيشعر عندها بالدونية.

---

[١٠٢] جون هوسبرس – السلوك الإنساني مقدمة في مشكلات علم الأخلاق – ترجمة الدكتور عبد المعطي محمد- دار المعرفة الجامعة – الإسكندرية ١٩٩٥ م - ص ٤١٦ وما بعدها

[١٠٣] البخاري : كتاب العتق (٢٥٦٠) ، ومسلم : البر والصلة والآداب (٢٦١٢) ، وأحمد (٤٣٤/٢).

فما أجدر أن يتحلى المربي بالصبر والحكمة؛ ليحسن التعامل مع الموقف، فيجعل العقاب المناسب في الموقف المناسب، فالعقاب أشبه ما يكون بمثلث لا يكتمل ويتضح إلا بوجود كل أضلاعه الثلاثة مجتمعة:

السن + الوقت + نوع وشدة العقاب

وإلا كان العقاب ليس فقط عقيما، بل ويندرج تحت ما يسمى بالإفلاس التربوي.

النفس البشرية تعتريها حالات من الضعف والقصور، ويقعد بها الهوى وتستجيب أحياناً لداعي الشهوة على حساب أحكام الشرع ومنطق العقل، ومن ثم احتاجت إلى أن يؤخذ بزمامها، وأن تسلك معها وسائل متنوعة؛ إذ الإقناع وحده لا يكفي في حمل النفوس على الامتثال([١٠٤]).

ومن ثم جاء الشرع بمبدأ العقوبة لتكون رادعاً عن وقوع النفوس في المحظورات وتقصيرها في المأمورات، وتنوعت العقوبات بين العقوبات الدنيوية التي يراها الناس حاضرة والأخروية التي تُدخر لهم في البرزخ والقيامة - عافانا الله وحمانا - وبين العقوبات الكونية التي تصيب الناس في أموالهم وأولادهم وأمنهم، والعقوبات الشرعية التي أُمر الناس أن يوقعوها على من أصاب ما يستوجب ذلك كالحدود والتعزيرات.

وكما أن إهمال العقوبات وتعطيلها مخالف لأمر الله، فالإفراط فيها ووضعها في غير موضعها هو الآخر مخالف لأمر الله تعالى، ومؤدٍ لتعطل مقاصد العقوبة وفواتها.

لذا نهى النبي صلى الله عليه وسلّم عن أن يُتجاوز في العقوبة - فيما لا معصية فيه - عشرة أسواط، فقال: "لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله"([١٠٥]). والمقصود بحدود الله على الصحيح المخالفات الشرعية، كما قال تعالى: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا)([١٠٦]). وكما قال صلى الله عليه وسلّم في الحديث الآخر: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها..."([١٠٧]).

وحين يفرط المربي في العقوبة ينقلب الأمر إلى تأثير مضاد، فيدفع المتربي شعوره بأنه مظلوم إلى الإصرار على الخطأ وتبريره، وينشغل بالعقوبة التي وجهت له عن الاعتناء بإصلاح الخطأ، وكثيراً ما يصر عليه ويتشبث به، ويكره الحق وأهله.

كما ينشأ عن ذلك أيضاً أن تنمو لديه مشاعر الكراهية والبغض لمن عاقبه، وكثيراً ما نرى بعض الأبناء يكرهون آباءهم أو معلميهم بل ربما يتمنون هلاكهم، والسبب في ذلك ما يلقونه منهم من إفراط في العقوبة.

ولا شك أن ترسخ هذه النظرة لديه تجاه معلمه أو والده تقف عائقاً كبيراً أمام تقبله للتوجيه والتربية.

٥ - المثالية:

حين يعيش المرء في ميدان التنظير يحلق في أجواء الخيال، ويرسم صوراً مثالية يصعب أو يستحيل تحققها.

وهو أسلوب قد يمارسه المرء مع نفسه، فيرسم لها أهدافاً وبرامج وخططاً طموحة، ومن ثم يصطدم بجدار الواقع فيرى أنه عاجز عن تحقيق جزء يسير مما رسمه لنفسه.

---

[١٠٤] عبدالله احمد الشريفين – تعديل السلوك الانساني في التربية الاسلامية – رسالة ماجستير – ص ١٢٠

[١٠٥] رواه البخاري ٦٨٤٨، ومسلم ١٧٠٨

[١٠٦] البقرة: ٢٢٩

[١٠٧] رواه البخاري ٢٤٩٣

وقد يمارسه المرء مع من يربيه، فالأم كثيراً ما تعاتب طفلها وربما تعاقبه على أخطاء لا بد أن يقع فيها مادام طفلاً؛ فحين يعبث ببعض أثاث المنزل، أو يعمد إلى آنية فيكسرها، أو يسيء إلى أحد إخوانه الصغار تعاتبه وتعاقبه، وربما كانت العقوبة شديدة، إنها تطلب منه أن يكون منضبطاً مثالياً فلا يسيء إلى إخوانه الصغار ولا يعبث بالتراب ولا يعبث بالأثاث ولا يرفع صوتاً ولا يبكي.

والأستاذ قد يرسم صورة مثالية للطالب؛ فيرى أنه ذاك الطالب الذي يلتزم بالأدب التام فلا يسيء الأدب مع أستاذه في استئذانه وحديثه وتعامله، ولا يسيء الأدب مع زملائه، ولا يمكن أن يتأخر عن أداء الواجب يوماً من الأيام، ولا بد أن يفهم ما يلقى عليه فهماً سليماً، ولا يسوغ له أن ينشغل عن الدرس، ولا أن يلهو، ولا أن يتأخر عن الحضور إلى الفصل، ولا أن يتغيب..إلخ هذه القائمة التي ربما عجز الأستاذ نفسه حين كان طالباً عن استجماعها وتحقيقها.

إننا حين نرسم للناس صورة مثالية سوف نحاسبهم على ضوئها، فنرى أن النقص عنها يعد قصوراً في تربيتهم، فتأخذ مساحة الأخطاء أكثر من مداها الطبيعي الواقعي.

وقد أخبر صلى الله عليه وسلّم أصحابه أنهم لن يصلوا إلى منزلة لا يواقعون فيها ذنباً، فقال: "والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم"([١٠٨]).

وحين حضرت أبا أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - الوفاة قال: كنت كتمت عنكم شيئاً سمعته من رسول الله؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: "لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم"([١٠٩]).

وقد قال أيضاً صلى الله عليه وسلّم: "كل ابن آدم خطاء وخير الخطاءين التوابون"([١١٠]).

إن الواقعية في التفكير، وإدراك الطبيعة البشرية، والهدوء في الدراسة والمراجعة، والخبرة المتراكمة؛ كل ذلك يسهم إلى حد كبير في الاقتراب من الواقعية والبعد عن المثالية المجنحة في الخيال.

٦ - الإفراط في الواقعية:

وهو خطأ في الطرف المقابل للخطأ السابق، فينطلق صاحبه من نظرته لبشرية الناس وامتناع عصمتهم إلى تبرير الأخطاء والدفاع عنها بحجة الواقعية، وهي نظرة تنعكس أيضاً على أهداف المرء وبرامجه فتصبغها بصبغة التخاذل ودنو الهمة والطموح.

وتسهم هذه النظرة في تكريس الأخطاء وإعطائها صفة المشروعية، ولعل من أصدق الأمثلة على ذلك ما اعتدناه من الفوضى في مواعيدنا وأوقاتنا، حتى أصبح الانضباط شذوذاً، وصار يقال إن في بني فلان رجلاً منضبطاً في مواعيده وأوقاته.

فالمثالية في التعامل مع هذه القضية تتمثل في التشدد في الدقائق فلا يقبل المرء عذر من تأخر عن موعده ولو لدقائق قليلة، والواقعية المفرطة تتمثل في التساهل بما هو أكثر من ذلك وهو الأغلب، وحين يراد تحديد الموعد تترك هذه الروح الفوضوية أثرها في تفكيرنا فنضيف ساعة أو نحواً من ذلك احتياطاً.

٧ - إهمال البعد الزمني في تصحيح الخطأ:

---

[١٠٨] رواه مسلم ٢٧٤٩

[١٠٩] رواه مسلم ٢٧٤٨ والترمذي ٣٥٣٩

[١١٠] رواه الترمذي ٢٤٩٩، وابن ماجة ٤٢٥١، وأحمد ١٢٦٣٧٣/ ١٩٩

لقد خلق الله الإنسان من عجل فهو يستعجل النتائج والثمرات بطبعه، ويريد أن يحقق في ساعات ما لا يتم إلا في أيام، وحين يضاف إلى ذلك حرصه على بلوغ الغاية وحماسه لها يزداد الأمر عجلة.

إن إهمال البعد الزمني في التفكير مرض ورثه بعض الدعاة والخيرين من عقلية المجتمعات العربية التي لا تفكر إلا فيما تزرعه اليوم وتحصده في الغد وتأكله في اليوم الثالث.

فهل يمكن أن تعالج الأخطاء التربوية المتراكمة - التي أصبحت تشكل جزءاً من كيان الشخص وتربيته، وترسبت لديه من خلال مؤثرات عدة - في أيام قصيرة، أو من خلال توجيهات بخطأ هذا السلوك، ووجوب نهج السلوك الآخر؟

والأمر أكثر وأشد تعقيداً حين ننظر إلى جيل الصحوة أجمع، فعمره لا يزال قصيراً، وهذا الجيل المتوافد على الخير والهداية نتاج تربية آباء وتربية أمهات وتربية مؤسسات تربوية عامه؛ إنه إفراز لمجتمع يعيشه، فمسؤولية واقعه التربوي ليست قاصرة على الصحوة ذاتها.

وحين نسعى إلى تصحيح الأخطاء في هذا الجيل، وإلى تحقيق قدر من النضج فلا بد أن نعطيه المدى الزمني الذي يمكن أن يؤهله لحل هذه المشكلة إذا أردنا أن نكون واقعيين.

٨ - إحراج المخطئ:

إنه ليس من أهداف تصحيح الخطأ إصدار حكم بإدانة صاحبه وإثبات التهمة في حقه، لذا فالجدل الطويل حول إثبات التهمة، أو السعي للتصريح بالاعتراف بالتقصير والوقوع في الخطأ أمر لا مبرر له.

وحين يأخذ المربي في حسبانه مراعاة مشاعر الناس وعواطفهم، ويكون همه منصباً على الإصلاح والتغيير فلن يسعى لإحراج صاحبه، ولقد أشار النبي صلى الله عليه وسلّم إلى مراعاة هذا الجانب.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلّم يقول: "إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها، ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب، ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو بحبل من شعر"([١١١]).

فمع أن هذه الأمة قد وقعت في ذنب عظيم وخطيئة كبيرة، إلا أن إقامة الحد كانت كافية في زجرها فلا ينبغي المبالغة والتثريب عليها.

وقد طبق النبي صلى الله عليه وسلّم هذا الهدي في سنته العملية؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أتي النبي صلى الله عليه وسلّم برجل قد شرب قال: "اضربوه"قال أبو هريرة: فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم: أخزاك الله، قال: "لا تقولوا هكذا؛ لا تعينوا عليه الشيطان"([١١٢]).

وقد ينشأ الإحراج نتيجة الإصرار على الإدانة وانتزاع الاعتراف بالخطأ، أو نتيجة المواجهة المباشرة، أو نتيجة اللوم والتأنيب والإغلاظ في الحديث.

٩ - المبالغة في تصوير الخطأ:

إن الاعتدال سنة الله في الكون أجمع، وحين يقع الخطأ فليس ذلك مبرراً للمبالغة في تصوير حجمه والحديث عنه.

---

[١١١] رواه البخاري ٢٢٣٤، ومسلم ١٧٠٣

[١١٢] رواه البخاري ٦٧٧٧

إن تحويل الحادثة إلى ظاهرة، والمشكلات الفردية إلى قضايا عامة، وربط المشكلات المعقدة بقضية محددة؛ كل ذلك إفراز للمبالغة في التعامل مع الأخطاء وتجنب الاعتدال، وما أكثر ما نسمع أمثلة صارخة تثير الاستغراب حين الحديث عن ظاهرة من الظواهر، وكون هذه الأمثلة تملك قدراً من الغرابة أعظم دليل على شذوذها وأنها مما لا يقاس عليه.

وحتى في الحديث عن المعاصي والمخالفات الشرعية - فما لم يقد الأمر إلى الاستهانة بحدود الله - لا يجوز تحويل الشبهة إلى أمر مقطوع بتحريمه، واللمم والصغيرة إلى موبقة من الموبقات (الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى)([113]).

١٠ - الاحتفاظ بصورة سلبية عن المخطئ:

يتطلع كثير ممن يقع في الخطأ ويلومه الناس على ذلك أن يثبت لهم أنه قد تجاوزه، وأن يغير هؤلاء النظرة السلبية التي ارتسمت لديهم تجاهه.

لذا فقد كان النبي صلى الله عليه وسلّم يرعى هذا الجانب فهو يعتني صلى الله عليه وسلّم ببيان الخطأ لمن يقع فيه حين يقتضي الموقف البيان، لكنه لا يتحول إلى نظرة ثابتة ترسخ الشعور بالفشل والإحباط لدى الواقع في الخطأ، أو تؤدي به إلى الشعور بأن هذا الخطأ أصبح أمراً ملازماً له لا يفارقه.

عن أنس رضي الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم النبي صلى الله عليه وسلّم فأنزل الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض..). إلى آخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: "اصنعوا كل شيء إلا النكاح"فبلغ ذلك اليهود فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه؛ فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا: يا رسول الله، إن اليهود تقول كذا وكذا فلا نجامعهن؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلّم حتى ظننا أن قد وجد عليهما، فخرجا فاستقبلهما هدية من لبن إلى النبي صلى الله عليه وسلّم فأرسل في آثارهما فسقاهما فعرفا أن لم يجد عليهما.([114]).

وحتى حين يقتضي الخطأ الإغلاظ على صاحبه والتشديد عليه، فإنه لا يبقى ملاحقاً له في كل موقف، كما حصل مع أسامة بن زيد - رضي الله عنه - في موقف يرويه هو فيقول: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلّم إلى الحرقة فصبحنا القوم فهزمناهم، ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم فلما غشيناه قال: لا إله إلا الله، فكف الأنصاري فطعنته برمحي حتى قتلته فلما قدمنا بلغ النبي صلى الله عليه وسلّم فقال: "يا أسامة أقتلته بعد ما قال: لا إله إلا الله؟"قلت: كان متعوذاً، فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.([115]).

وبعد هذه الواقعة أمَّره صلى الله عليه وسلّم على جيش أكبر من ذلك، ألا وهو الجيش الذي سيغزو الروم وشعر بعض الناس أن هذه المهمة ربما ينوء بها أسامة - رضي الله عنه - ، وأنه لو ولي غيره كان أولى فبين النبي صلى الله عليه وسلّم ذلك لهم؛ فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله

---

[113] سورة النجم الآية ٣٢

[114] رواه مسلم ٣٠٢

[115] رواه البخاري ٤٢٦٩، ومسلم ٩٦

صلى الله عليه وسلّم بعث بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمارته، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلّم فقال: "إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله، إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إلي بعده"([١١٦]).

لقد أعطى هذا الموقف أسامة - رضي الله عنه - وغيره الشعور بأن الإنسان يمكن أن يتجاوز الخطأ، وليس بالضرورة يبقى علماً عليه لا يفارقه.

لذا فإن ما يمارسه بعض الآباء من تكرار تذكير أبنائهم بأخطائهم أمر مخالف لهدي النبي صلى الله عليه وسلّم ومنهجه في التربية.

١١ - الاقتصار على الأسلوب المباشر وحده:

وذلك بالحديث المباشر الصريح أن هذا الأمر المعين خطأ، وأن الشخص الذي قام بذلك العمل قد أخطأ. وثمة أخطاء تستوجب الحديث الصريح المباشر عنها، وثمة حالات لا يسوغ أن يتجاوز وصفها والحديث عنها هذه الكلمات أو مشتقاتها أو ما ينوب عنها، لكن ذلك لا يعني الاعتماد على هذا الأسلوب وحده.

عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلّم قالت: كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي، فيأتون في الغبار يصيبهم الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلّم إنسان منهم

وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلّم: "لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا"([١١٧]).

وعن ميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - أنها أعتقت وليدة ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وسلّم ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي؟ قال: " أوَفعلت؟ قالت: نعم، قال: أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك"([١١٨]).

وحين رأى ابن عمر - رضي الله عنهما - رؤيا وقصها على حفصة فقصتها حفصة على رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: "نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل"([١١٩]). وعن سليمان بن صرد - رضي الله عنه - قال: "استب رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلّم ونحن عنده جلوس وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه، فقال النبي صلى الله عليه وسلّم: إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"([١٢٠]).

إن مثل هذه الأساليب غير المباشرة تترك أثرها في النفس، فهي توصل الرسالة التي يريدها المربي، وتنقذ المواجه بالخطأ من الحرج والخجل، وتشعره بحسن الخلق والتقدير والتوقير، إنه أسلوب الكرام العظام.

وفي الختام أحب أن أنبه على أربعة أمورٍ مهمة:

الأول: أن الشريعة الإسلامية ليست منهجاً عقابياً فحسب، لكنها منهج حياةٍ متكاملٍ يشمل جميع مناحي الحياة العقدية والعملية والسلوكية، وهو منهجٌ يعنى بالجوانب التربوية والوقائية، ويهتم بها أكثر من اهتمامه بالجوانب العقابية والزجرية.

---

[١١٦] رواه البخاري ٤٤٦٩، ومسلم ٢٤٢٦

[١١٧] رواه البخاري ٩٠٢، ومسلم ٨٤٧

[١١٨] رواه البخاري ٢٥٩٢، ومسلم ٩٩٩

[١١٩] [رواه البخاري ١١٢٢، ومسلم ٢٤٧٩

[١٢٠] رواه البخاري ٦١١٥، ومسلم ٢٦١٠

وهذا مما يميز المنهج الإسلامي عن سائر المناهج التي يضعها البشر لأنفسهم بعيداً عن منهج الله، فإنها تركز على التدابير الزجرية أكثر من تركيزها على التدابير التربوية والوقائية، وتعنى بمعالجة الجرائم بعد أن تقع، أكثر من عنايتها بدرئها ومنع حدوثها.

فالشريعة الإسلامية إذاً تعتمد في إصلاح المجتمع ومكافحة الجريمة على الوسائل التربوية والوقائية أولاً، ثم يأتي بعدها دور الوسائل العقابية، التي تمثل خط الدفاع الثالث والأخير ضد الاعتداء والإجرام.

فلو نظرنا إلى جريمة السرقة على سبيل المثال، لوجدنا أن الإسلام وضع لها عقوبةً رادعةً، تتناسب مع خطورتها وشدة ضررها على الفرد والمجتمع، وهي قطع اليد، لكن هذه العقوبة ليست هي أول الطريق، بل هي نهايته. ذلك أنه عمد في البداية إلى تربية الإنسان مسلماً يراقب الله ويخاف عقابه، وينفر من الجريمة ويستبشعها، كما أنه حثه على العمل والكسب، وأمره بطلب الرزق، وأن يغني نفسه بالمال الحلال، وجعل ذلك عبادةً تزيده قرباً ومكانةً عند الله.. ثم إنه وضع نظاماً اقتصاديا يكفل للإنسان تحصيل الرزق الحلال، من كسب يده، أو من كفالة قرابته، أو من كفالة المجتمع له، أو من كفالة بيت مال المسلمين، فلا يوجد عنده -بعد ذلك- دافعٌ أو مبررٌ معقولٌ إلى ارتكاب جريمة السرقة، فإذا ارتكبها في هذه الحال، فإنه غير معذور، وعندئذٍ تطبق عليه هذه العقوبة الرادعة، بعد أن تتوفر شروطها، وتنتفي موانعها. وكذلك الحال في جريمة الزنا وشرب الخمر وغيرها من الجرائم.

وبهذا نعلم أنه يخطئ في حق الإسلام كثيراً، ويسيء إليه إساءةً بالغةً أولئك الذين يدعون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ويقصرون تطبيقها على مجرد العقوبات الشرعية، متجاهلين كل الأحكام والوسائل التربوية والوقائية التي شرعها الإسلام لإصلاح المجتمعات وتزكيتها، وحفظ مصالحها في معاشها ومعادها.

ويمعن الإنسان في الخطأ حين يتحدث عن الإسلام، فيجعل آخر وسائله هو أولها، بل كلها، حتى كأن الإسلام

كله لخص في قطع يد السارق، وجلد الزاني والقاذف والسكير!! وإن هذا وإن كان من الإسلام، فليس هو كل الإسلام، ولا أهم ما في الإسلام، ولا أول ما يطلب في الإسلام.

الثاني: التغيير مسئولية جماعية وليست مسئولية فردية وتطبيق شرع الله تعالى والالتزام به واجبٌ على كل المسلمين، حكاماً ومحكومين، علماء وعامة، رجالاً ونساء، فيجب أن تتضافر جهود الجميع للقيام بهذا الأمر الذي هو من أوجب الواجبات وأهم المهمات، وخيره ونفعه عائدٌ عليهم جميعاً، كما أن ضرر تركه وإهماله يشملهم جميعاً.

وأعظم الناس مسؤوليةً في ذلك هم ولاة الأمر من العلماء والأمراء، ثم يليهم أهل الوجاهة من ذوي النفوذ والتأثير كالدعاة والمثقفين، ورجال التعليم والإعلام، والقضاء والإدارة، ثم من بعدهم بقية طبقات الشعب، كلٌ في حدود اختصاصه، وبقدر طاقته وإمكاناته، وفي نطاق الأمانة الملقاة على عاتقه.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن مسؤولية تطبيقها ليست قاصرةً على شخصٍ دون شخص، ولا على جهازٍ دون جهاز، ولا على فريقٍ دون فريق، بل هي مسؤولية الأمة كلها، أفراداً ومؤسسات، لا يستثنى من هذه المسؤولية أحد، وكل مسلمٍ على ثغرةٍ من ثغور هذا الدين.

فلابد أن تكون تعاليم الإسلام هي الموجهة لكل نواحي الحياة، والقائدة لكل مؤسسات المجتمع. فلا يجوز أن تأخذ المحاكم ببعض القوانين التشريعية الإسلامية وتهمل البعض الآخر، كما لا يكفي أن تحكم المحاكم وحدها بالقوانين الإسلامية، على حين نجد أجهزة التربية والتعليم والإعلام وغيرها تسير على منهجٍ غير إسلامي، وتوجهها أفكارٌ غير إسلامية.

ولأجل هذا، كان الواجب على كل المؤسسات التربوية والتوجيهية، وعلى كل من تولى شيئاً من أمور المسلمين، بدءاً بالولاية العظمى، إلى ولاية الرجل في بيته وأهله، أن تعمل متضافرةً على تربية من تحت يديها تربيةً إسلاميةً أصيلة، وذلك بغرس الإيمان في قلوبهم، وتربيتهم على مراقبة الله تعالى والاستقامة على دينه، وأن تبذل وسعها في تزكية نفوسهم، وتهذيب أخلاقهم وسلوكهم، وحثهم على القيام بما يجب عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق عباده.

كما يجب عليهم أن يجتهدوا في العمل على إيجاد البيئة النظيفة الخالية من المثيرات المصطنعة، والمهيجات على الجريمة والفاحشة، وذلك بمحاربة الفساد، وإغلاق أوكاره، و تضييق فرص الغواية، وإبعاد عوامل الفتنة، مع إزالة العوائق التي تحول دون إشباع الحاجات الفطرية بالوسائل النظيفة المشروعة.

ثم بعد ذلك تطبق العقوبات الشرعية على الشاذين والمنحرفين، الذين لا يمكن أن يخلو منهم مجتمعٌ من المجتمعات مهما بلغ من الطهر والعفاف.

وهكذا فإن تطبيق العقوبات الشرعية وحدها، لا يبني المجتمعات، ولا يشبع حاجاتها، ولا يصلح فسادها، ولا يمنعها عن الظلم والإجرام.

الثالث: أن ضرورة رعاية التدريج في ميدان التنفيذ العملي، لا تعني المنع من الدعوة إلى التطبيق الفوري والشامل في الميدان الفكري والنظري، وأن تعلن الدولة أن دينها هو الإسلام، وأن دستورها هو الشريعة الإسلامية بشمولها وكمالها، وأنها هي المصدر الوحيد لجميع التشريعات.

ولا ينبغي أن يكون التدرج في التنفيذ شعاراً فكرياً ينادى به، لأن المطالبة يجب أن تكون دائماً بالأكمل والأمثل.

وإذا تقرر هذا؛ فإن التدرج في تطبيق الشريعة، ليس معناه تعطيل الحكم بالشريعة، أو تعليقه إلى أجلٍ غير مسمى، بل معناه وضع خطةٍ محكمةٍ ذات مراحل، للانتقال بالمجتمع من العلمانية إلى الإسلام، على أن تعطى الأولوية للجوانب التربوية والأخلاقية والوقائية، التي تعمل متضامنةً من أجل بناء الإنسان، وإشباع حاجاته الفطرية بما أحل الله، وتهيئ المناخ اللازم لتطبيق بقية شرائع الإسلام بما فيها العقوبات الشرعية، التي شرعت لتحقيق الأمن والاستقرار، وتثبيت قواعد العدل والإنصاف، ومكافحة الجريمة وقطع دابر الفساد.

فالتدرج المطلوب، هو التدرج المجدول المبرمج، الذي ينطلق من خططٍ وبرامج جادة، ويرتبط بمراحل زمنيةٍ محددة، فلا يمر على أصحابه يومٌ، إلا وقد تقدموا خطوةً في سبيل التطبيق الشامل للشريعة. ولا يجوز أن يكون التدرج في التنفيذ شعاراً يرفع لمجرد إرضاء الجماهير المؤمنة ودغدغة أحلامها والمماطلة بها، وذريعةً للمراوغة والمناورة، والتنصل من تطبيق شريعة الله تعالى والحكم بها والتحاكم إليها.

رابعا: لقد شاء سبحانه أن تكون سنة التدرج حاكمة في كل ميادين التغيير؛ فالحديث عن "الطفرات" و"الثورات" و"الانقلابات الفجائية" لا يعدو أن يكون حديثًا عن "هبّات" مفارقة لسنن التدرج، تقف عند حدود الغضب والهياج أو الأماني والأحلام.

فالتغيير الذي يصيب الاجتماع الإنساني هو "دورات متواليات" وليس خطًّا مستقيمًا، صاعدًا نحو الصلاح أو هابطًا نحو الفساد.. هو "دورات" يتعاقب فيها العدل والجور والصلاح والفساد، مع التدرج والتطور في هذا التغيير نحو الصلاح أو الفساد.

يقول رسول الله : "لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله حتى يولَد في العدل من لا يعرف غيره"([١٢١]) .

فدورات العدل والجور وحقب الصلاح والفساد هي السنة التي تحكم سير الاجتماع الإنساني. والتغيير في هذه الدورات محكوم بسنة التدرج، فبقدر الجور والفساد الذي يظهر وينمو يكون قدر العدل والصلاح الذي يتوارى، وكذلك الحال في الدورات العكسية، حتى لكأننا أمام التدرج في ظاهرتي الشروق والغروب للشمس مثلاً دونما "طفرة" أو "انقلاب فجائي". بل إن ما يحسبه البعض "طفرة" أو "فجأة"، إنما هي لحظة في سلك التدرج وتوالي التطور والتغيير.

قائمه المراجع

١. القرآن الكريم
٢. الإمام محمد بن إسماعيل البخاري – الجامع الصحيح
٣. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
٤. الإمام احمد بن حنبل – المسند
٥. ابن ماجه - السنن
٦. الإمام أبو حامد الغزالي – إحياء علوم الدين
٧. عدنان أحمد الفسفوس- أساليب تعديل السلوك الإنساني- الطبعة الأولى١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م
٨. رمضان محمد القذافي – علم النفس الإسلامي- الطبعة الأولى ١٩٩٠
٩. نبيل محمد توفيق السمالوطي - الإسلام وقضايا عام النفس الحديث – الطبعة الأولى – دار الشروق جده ١٩٨٠م
١٠. الدكتور عثمان لبيب فرج – خواطر عن الصحة النفسية
١١. عبد الفتاح محمد دويدار ،علم النفس الاجتماعي ، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩٤
١٢. محمود السيد أبو النيل، علم النفس الاجتماعي: ج ٢، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٩٨٥
١٣. عبد العلي الجسماني، القرآن وعلم النفس، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ١٩٩٧

[١٢١] الامام احمد بن حنبل - المسند - رقم الحديث: ١٩٨٣٥ وكذلك ورواه أبو الفضل العراقي كذلك بإسناده إلى الامام احمد به في [محجة القرب ص:١٧٧-١٧٨]

١٤. عبدالله احمد الشريفين – تعديل السلوك الإنساني في التربية الإسلامية – رسالة ماجستير
١٥. د محمد خروبات – الفكر الإسلامي المعاصر – دراسة في التدافع الحضاري – الطبعة الأولى
١٦. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤
١٧. جون هوسبرس – السلوك الإنساني مقدمة في مشكلات علم الأخلاق – ترجمة الدكتور عبد المعطي محمد- دار المعرفة الجامعة – الإسكندرية ١٩٩٥ م
١٨. الأصبهاني - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .
١٩. موقع مصطفى حسني mustafahosny.com – مقال بعنوان السلوك الإنساني من منظور أخلاقي إسلامي
٢٠. موسوعة العلوم الاجتماعية
٢١. محمد أبو زهره – أصول الفقه – دار الفكر العربي
٢٢. مصطفى أحمد الزرقاء - المدخل الفقهي العام
٢٣. توفيق علي وهبة - الإسلام شريعة الحياة .
٢٤. عبد الحميد متولي - الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور